# المنبر

نشرة دورية تصدر عن جمعية المنبر الوطني الإسلامي | العدد 26 | يناير 2022


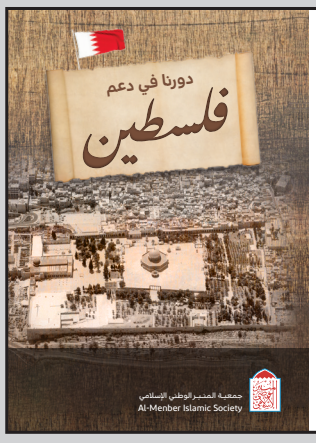


## صدور كتاب
## دورنا في دعم فلسطين

هل تعيق التحديات التي تواجه الجمعيات السياسية مشاركتها في الانتخابات المقبلة؟!

ص 16 - 17 - 18

د. علي أحمد يستنكر التدخلات الإيرانية السافرة في الشؤون الداخلية البحرينية

ص 4

المنبر الإسلامي" ترفض زيادة ضريبة القيمة المضافة وتؤكد أنها لن تحل الأزمة الاقتصادية

ص 6

# «المنبر الإسلامي» تعقد مؤتمرها العام السابع عشر

## الأمين العام: مستمرون في دعم العملية الديمقراطية

منصة المؤتمر العام

عقد المؤتمر العام لجمعية المنبر الوطني الإسلامي اجتماعه الاعتيادي السابع عشر يوم الأحد 28 نوفمبر 2021 بقاعة الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة بمقر الجمعية بالمحرق.

وقد بدأ المؤتمر العام بكلمة ترحيبية ثم عرض لأهم بنود التقرير الأدبي المتعلق بأداء الأمانة العامة والمكتب السياسي والإعلامي، كما عرض التقرير المالي للجمعية لميزانية 2020-2019 والميزانية التقديرية للعامين 2021-2022 وبعد المناقشة أقر المؤتمر العام هذه التقارير.

وفي كلمته أكد الأمين العام المهندس محمد إسماعيل العمادي أن أعضاء جمعية المنبر لهم تاريخ طويل ومشرف في العمل السياسي والبرلماني وأن مواقف المنبر السياسية والبرلمانية كانت وستظل وطنية مخلصة متسقة مع المبادئ والقيم والثوابت الوطنية النابعة من الحب والإخلاص للوطن والمواطنين والقيادة الحكيمة وهي مواقف معتدلة مخلصة ناصحة لا فيها تفريط أو إفراط، وستظل الجمعية تعمل مع المخلصين من مختلف التيارات من أبناء هذا الوطن من أجل الإصلاح والعدالة ومحاربة الفساد بشتى صوره ودعم الوحدة الخليجية وقضايا الأمة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

البقية ص2-3

بقلم خالد القطان
رئيس الهيئة الاستشارية

## هل يطول البيات الشتوي للجمعيات السياسية ؟!

منذ انطلاق المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد في العام 1999ومروراً بميثاق العمل الوطني وإقرار القوانين المنظمة للعمل السياسي المتمثلة في قانون مباشرة الحقوق السياسية "وقانون الجمعيات السياسية" وقد بدأت مرحلة سياسية جديدة في مملكتنا الحبيبة شاركت فيها وبقوة وحماس جميع التيارات السياسية من خلال إنشاء جمعيات سياسية معبرة عن هذا التوجه أو ذاك وبلغ عدد الجمعيات السياسية حينها 18 جمعية سياسية ونجحت عدد من هذه الجمعيات في تشكيل مجلس النواب بأغلبية ساحقة في فصلين تشريعيين متتاليين منذ العام 2002 وحتى 2010، إلا أن هذا الحال لم يدم طويلاً فعدد الجمعيات السياسية تقلص إلى عشرة جمعيات بعد حل خمسة جمعيات نفسها طواعية وحل ثلاثة أخرى بأمر قضائي، وسرعان ما تحولت الأغلبية النيابية التي كانت تشكلها الكتل النيابية للجمعيات إلى أقلية ثم تلاشت شيئاً فشيئاً حتى أصبح المستقلون يسيطرون على المجلس سيطرة كاملة.

وها نحن اليوم وبعد مرور عشرين عاماً على صدور قانون مباشرة الحقوق السياسية الذي فتح المجال للعمل السياسي وظهور الجمعيات السياسية، تشهد الساحة السياسية تراجعاً كبيراً في عمل الجمعيات السياسية وغياب دورها في الساحة المحلية فضلا عن انحسار النشاطات بصورة شبه تامة بعدما تراجع الحراك السياسي في البحرين بشكل عام، فأضحت عدد من هذه الجمعيات في بيات عميق في شتاء السياسة وبعضها ليس لها وجود عدا مقر يحمل لافتة والبعض الآخر يسعى جاهداً أن يظل على قيد الحياة من خلال نشاطها داخل المقرات ويعتمد هذا النشاط في الغالب على ندوات أسبوعية أو وقفات تضامنية لم تعد تستهوي الكثير من المتحمسين للسياسة كالسابق.

البقية ص23

فتح جميع السواحل والشواطئ العامة أمام المواطنين بشكل مجاني حق دستوري

ص 9

رؤية الجمعية حول مشروعي قانون التقاعد الجديد

ص 8

المنبر
نشـرة دوريـة تصـدر عـن جمعيـة المنبـر الوطني الإسلامي | العدد 26 | يناير 2022

# «المنبر الإسلامي» تعقد مؤتمرها العام السابع عشر

## الأمين العام: مواقف المنبر ستظل وطنية مخلصة متسقة مع المبادئ والقيم والثوابت الوطنية

جانب من الحضور

عقد المؤتمر العام لجمعية المنبر الوطني الإسلامي اجتماعه الاعتيادي السابع عشر اليوم الأحد 28 نوفمبر 2021 بقاعة الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة بمقر الجمعية بالمحرق.

**نواصل العمل برغم التحديات السياسية والاقتصادية وعزوف المواطنين عن العمل السياسي**

وقد بدأ المؤتمر العام بكلمة ترحيبية ثم عرض لأهم بنود التقرير الأدبي المتعلق بأداء الأمانة العامة والمكتب السياسي والإعلامي، كما عرض التقرير المالي للجمعية لميزانية 2019 - 2020 والميزانية التقديرية للعامين 2021-2022 وبعد المناقشة أقر المؤتمر العام هذه التقارير.

### تاريخ الجمعية

وفي كلمته أكد الأمين العام المهندس محمد إسماعيل العمادي أن أعضاء جمعية المنبر لهم تاريخ طويل ومشرف في العمل السياسي والبرلماني ابتغاءً لوجه الله عزوجل وخدمة للوطن والمواطن والحرص على الإصلاح وإقامة العدل.

وأضاف أن مواقف المنبر السياسية والبرلمانية ظلت وستظل وطنية مخلصة متسقة مع المبادئ والقيم والثوابت الوطنية النابعة من الحب والإخلاص للوطن والمواطنين والقيادة الحكيمة وهي مواقف معتدلة مخلصة ناصحة لا فيها تفريط أو إفراط، وستظل الجمعية تعمل مع المخلصين من مختلف التيارات من أبناء هذا الوطن من أجل الإصلاح والعدالة ومحاربة الفساد بشتى صوره ودعم الوحدة الخليجية وقضايا الأمة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

### دعم العملية السياسية

وشدد العمادي على أن الجمعية ستواصل العمل بكل جد لدعم العملية السياسية والديمقراطية والانتخابية في البلاد خلال الفترة المقبلة من خلال التنسيق والتعاون مع جميع المخلصين من أبناء هذا الوطن وتياراته المختلفة، والعمل على دعم الصادقين المخلصين ملتزمة خلال ذلك بالمبادئ والثوابت الوطنية التي أجمعت عليها الإرادة الشعبية، والممثلة في الولاء والإخلاص للوطن والقيادة الحكيمة والشعب البحريني الأبي.

### شكر القيادة الحكيمة

وفي بداية كلمته رفع العمادي باسم المؤتمر العام لجمعية المنبر الوطني الإسلامي خالص الشكر والتقدير إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وإلى فريق البحرين بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء وجميع الكوادر الطبية على ما اتخذ من قرارات وإجراءات وما بذل من مجهودات كبيرة وما تحقق من إنجاز رائع في مكافحة فيروس كورونا، وهو ما أعاد الحياة إلى طبيعتها في مملكة البحرين الحبيبة.. حفظ الله وطننا الغالي وجميع بلدان العرب والمسلمين والعالم أجمع من كل سوء وشر.

**خالص الشكر والتقدير للقيادة الحكيمة وفريق البحرين على نجاحهم في احتواء جائحة كورونا**

### التحديات

وقال: يأتي انعقاد المؤتمر العام في ظل مناخ سياسي واقتصادي واجتماعي غير خافٍ على أحد من حضراتكم لكننا نعمل وسنواصل العمل بمشيئة الله عزوجل تحت أي ظرف لأن غايتنا وجه الله وصالح المجتمع، فالعمل السياسي والبرلماني بالنسبة لنا هو وسيلة وليس غاية، لم يكن في يوم من الأيام بالنسبة لنا مغنماً دنيوياً، بل هو في كل الأوقات مغرم وفي هذه الأوقات أشد غرماً، لكن عزاءنا الوحيد أننا نتقرب به إلى الله عزوجل، ونسعى من خلاله لإصلاح المجتمع وخدمة الناس ومحاربة الفساد ودعم الحرية وتحقيق العدالة

المنبر الوطني الإسلامي
دورية تصدر عن جمعية
المنبر الوطني الإسلامي

رئيس مجلس الإدارة:
م محمد إسماعيل العمادي

رئيس التحرير
أنس بومطيع

العدد (26) يناير 2022
رقم التسجيل SMEN 508

ص. ب. 23038
المحرق - مملكة البحرين

هاتف وواتسب
17324996

البريد الإلكتروني
almenbersociety@gmail.com

الموقع على الإنترنت
almenber.bh

تويتر @almenber
انستقرام @almenber.bh

المقالات المنشورة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن آراء الجمعية

الأمين العام

وخدمـة ودعم قضايا أمتنـا العربية والإسـلامية وفـي مقدمتهـا القضيـة الفلسـطينية، وذلك مهما لاقينـا من تحديات وصعاب حسـبة للـه وحرصـاً علـى صالـح الوطـن ودفاعـاً عـن قضايـا الأمـة .

## تواجد المنبر

وفيما يتعلق بتواجد المنبر المؤثر فـي السـاحة فأوضـح العمـادي أن الأمانـة العامـة سـعت قـدر اسـتطاعتها مـن خـلال الأدوات والإمكانـات المتاحـة فـي تنفيـذ الخطـة التـي تـم وضعهـا فـي الأمانـة العامـة منذ انتخابها، حيث عملت في الساحة السياسية من خـلال إصـدار البيانـات والتصريحـات فـي المواقـف والقضايـا المختلفـة سـواء مـا يتعلـق منهـا بأحـوال المـواطنيـن المعيشـيـة مثـل التقاعـد والبطالـة وزيـادة الأسـعار والضرائـب وغيرهـا بالإضافـة إلـى مكافحـة الفسـاد المالـي والإداري والأخلاقي وصولاً إلى دعم قضايا الأمتيـن العربيـة والإسـلامية وفـي القلـب منهـا القضيـة الفلسـطينية ولعـل الموقـف مـن التطبيـع كان حاضـراً وبقـوة أمـام الجميـع .

## فعاليات

وأشـار إلـى أن «المنبـر» قـد أقـام العديـد مـن النـدوات لمناقشـة القضايـا التـي تهـم النـاس والأمـة واسـتضافت عـدد مـن الرمـوز والنـواب والباحثيـن. كمـا كان التواصل المباشـر مع كافـة شـرائح المجتمـع والقـوى السياسـية المؤثـرة مـن خـلال المشـاركة بفعاليـة فـي اللجنـة التنسـيقية بيـن الجمعيـات السياسـية حيـث شـاركت الجمعيـة فـي تنظيـم وإعـداد عـدد مـن المؤتمـرات والمهرجانـات الخطابيـة والوقفـات المتعلقـة بالقضايـا التـي الوطـن والمواطـن أو المتعلقـة بنصـرة قضايـا الأمـة وقدمـت عـدد مـن الورقـات البحثيـة فـي هـذه المؤتمرات. كما شاركت وبفعالية فـي جميـع الفعاليـات والوقفـات المتعلقـة بالقضيـة الفلسـطينية سـواء مـن خـلال المبـادرة الوطنيـة البحرينيـة لمكافحـة التطبيـع مـع العـدو الصهيونـي أو اللجنـة التنسـيقية للجمعيـات السياسـية.

## كتاب فلسطين

وكشـف عـن إصـدار الجمعيـة لكتـاب دور جمعيـة المنبـر الوطنـي الإسـلامي فـي دعـم القضيـة الفلسـطينية، مشـيراً إلـى أن العمل جـار علـى إصـدار كتـاب آخـر متعلـق بـدور المنبـر فـي دعـم قضايـا

**مواقـف الشـعـب البحـرينـي مـن التطبيـع مشـرفـة وتستحـق الإشـادة**

المتقاعديـن وكـذا عـدد مـن الكتـب التوثيقيـة الأخـرى التـي توثـق لأعمـال وأدوار المنبـر فـي مختلـف المجـالات خـلال الفتـرة المقبلـة.

## الموقف من الانتخابات المقبلة

وفيما يتعلـق بموقـف الجمعيـة مـن الانتخابـات النيابيـة والبلديـة المقبلـة، فأكـد العمـادي أن جمعيـة المنبـر الوطنـي الإسـلامي داعمـة للعمليـة الديمقراطيـة والنيابيـة وللعمليـة الانتخابيـة وحرصـت منـذ نشـأتها علـى المشـاركة بمرشـحين فـي جميـع الانتخابـات منـذ العـام 2002 وحتـى آخـر انتخابـات عـام 2018 دعمـاً للمشـروع الإصلاحـي لجلالـة الملـك حفظـه الله ورعـاه وللحفـاظ علـى المكاسـب السياسـية والديمقراطيـة.

وأضـاف إلا أنـه وحتـى الآن لـم يتقـدم أحـد مـن أعضـاء المنبـر بطلـب إلـى الأمانـة العامـة مـن أجـل الترشـح فـي الانتخابـات النيابيـة والبلديـة المقبلـة، ومـازال البـاب مفتوحـاً للمؤهليـن الأكفـاء مـن الإخـوة والأخـوات الأعضـاء للتقـدم بطلبهـم للأمانـة العامـة التـي سـتقوم بدراسـة الطلبـات فـي ضـوء مـا يتوفـر مـن إمكانـات

**لم يتقدم أحد من أعضاء المنبر حتى الآن بطلب للترشـح فـي الانتخـابـات النيابية والبلدية المقبلـة**

دعـم ماديـة محـدودة جـداً نظـراً لمـا تعانيـه الجمعيـة كمـا هـو حـال أغلـب الجمعيـات السياسـية مـن صعوبـات ماليـة ممـا يؤثـر فـي قدرتهـا علـى تمويـل المرشـحين. كمـا سـتقوم الجمعيـة بدراسـة دعـم مرشـحين مـن خارجهـا وفـق معاييـر تعمـل علـى تنقيحهـا الأمانـة العامـة.

وفـي نهايـة كلمتـه وجـه العمـادي خالـص الشـكر والتقديـر والإعتـزاز إلـى الشـعب البحرينـي الكريـم الـذي رفـض التطبيـع بـكل قـوة وأظهـر للداخـل والخـارج والعالـم اجمع أن هـذا الشـعب لا ينفـك أبـدأ عـن قضايـا أمتـه وفـي القلـب منهـا القضيـة الفلسـطينية وأنـه دائمـاً منحـاز إلـى تاريخـه المشـرف فـي دعـم ومسـاندة قضايـا الأمـة.

جانب من الحضور

المنبر
نشـرة دوريـة تصـدر عـن جمعيـة المنبـر الوطني الإسـلامي | العدد 26 | يناير 2022

# د. علي أحمد يستنكر التدخلات الإيرانية السافرة في الشؤون الداخلية البحرينية

أعـرب عضـو مجلـس النـواب السـابق عـن جمعيـة المنبـر الوطنـي الإسـلامي الدكتور علي أحمـد عبـد الله عـن اسـتنكاره وشـجبه الشـديدين لاسـتمرار التدخـلات الإيرانيـة السـافرة فـي الشـؤون الداخليـة لمملكة البحريـن، ومحاولاتهـا التـي لا تتوقـف لضـرب أمـن واسـتقرار البحريـن والمنطقـة، مـن خـلال دعم إرهابيين ومليشـيات مسلحة طائفية تمـارس القتـل والتدمير.

وأضـاف أن النظـام الإيرانـي يمارس أعمـالاً عدائيةً تتنافى مع مبدأ حسـن الجوار واحترام سيادة الدول واسـتقلالها وعدم التدخل فـي شـؤونها الداخليـة وفقـا لمبـادئ ميثـاق الأمـم المتحـدة والقانـون الدولـي، مؤكـداً علـى ضـرورة وحـدة الشـعب البحريني وتكاتفـه خلـف قيادتـه فـي مواجهة هـذه الأخطـار المحدقة بالوطـن.

وأكـد د. علـي أن المحـاولات الإيرانيـة المسـتمرة لزعزعـة أمن واسـتقرار البحرين وضرب جبهتها الداخليـة لـن يكتـب لهـا النجـاح وسـتبؤ بالفشل وسـتظل البحرين عصيـة علـى كل من يحـاول النيل منهـا بوحـدة وعزيمـة شـعبها وببسـالة جنودهـا وأبطالهـا في قوة الدفاع والمؤسسـات الأمنية المختلفة وبتضامن أشـقاءها في الخليـج العربـي والـدول العربيـة والإسـلامية.

وشـدد علـى أن القـرارات والتحركات العربيـة والدولية التي تديـن التدخـلات الإيرانيـة فـي الشـؤون الداخلية للـدول العربية ودول المنطقـة غيـر كافية حتى الآن دون تحـرك جماعـي عاجـل واسـتراتيجية واضحـة وحاسـمة لمواجهـة الخطـر الإيرانـي، الذي يهـدف إلـى الهـدم والتخريـب وزعزعـة الاسـتقرار، والذي لا يأخذ فـي الاعتبار أسـس حسـن الجوار والالتـزام بالمواثيـق الدوليـة.

ودعـا د. علـي إلى عـدم التهاون فـي مواجهـة هـذا المشـروع الصفـوي الـذي يمثـل خطـراً وجوديـاً علـى دول المنطقـة وبخاصـة دول الخليـج العربـي وذلك فـي ظل تدمير إيـران لعدد

مـن الـدول العربيـة واسـتمرار محاولاتهـا الخبيثـة لتدميـر دول أخـرى مؤكـدا علـى أنـه لا يمكن تحقيـق تقدم فـي ثنائيـة الأمن والتنمية لشـعوب المنطقة طالما ظل هـذا الخطر موجـود ولم تكن هنـاك وحـدة عربيـة وإسـلامية حقيقيـة فـي مواجهـة هـذا المشـروع الإيرانـي.

# دعوة لإنشاء لجنة وطنيـــة لمكافـحـة الفساد وتعزيز المساءلة

أصـدرت عـدد مـن الجمعيـات السياسيـة بينهـا جمعيـة المنبـر الوطنـي الإسـلامي بيانـاً بمناسـبة اليـوم العالمـي لمكافحـة الفسـاد دعـت مـن خلالـه إلى جعل محاربة الفسـاد أولويـة وطنيـة ومـن ضمـن أهـداف التحديـث والتطويـر والإصلاح والتنمية، وإنشاء لجنة وطنية لمكافحة الفسـاد وتعزيز دور آليـات المراقبة والمسـاءلة والمحاسـبة.

كمـا أكـدت علـى موقفهـا الثابـت المناهـض للفسـاد بكل تجلياتـه ومظاهره ومسـتوياته وفي أي موقـع كان، وتؤكد بأن مكافحة الفسـاد قضيـة وطنية يجـب أن تحظى بأولوية للتصدي بحـزم لهـذه الآفة الاقتصـادية والاجتماعية والأخلاقية، وطالبت بتدشين نهج ثابت يفرض الالتزام بكل مقتضيات مواجهة الفسـاد ويحقق نتائج مبهـرة في مجال مكافحتـه واجتثاثـه مـن جذوره عبـر سياسـات وآليـات وبرامـج وتشـريعات تكفـل محاصرتـه وتحقق ثقافـة مجتمعية رافضة للفسـاد، ويجعـل مكافحـة الفسـاد أولويـة فعليـة فـي جـدول العمـل الوطنـي يمضي بنـا قدمًا نحـو مسـتقبل أفضل باعتبار أن الفسـاد يهدد مسيرة التنميـة والبناء فـي أي مجتمع.

وأكدت الجمعيات على أن هدف محاربة الفساد لا يمكن أن يكون بعيدًا عـن منظومة متكاملة من الإجـراءات ولا يمكـن أن ينجـح هـذا الهـدف بدونـه وأهمهـا الإصلاح الدسـتوري والسياسـي لتقويـة صلاحيـات السـلطة التشريعية في التشريع والرقابة ودعـم الحريـات الديمقراطيـة وتبنـي اسـتراتيجية وطنيـة لمكافحـة الفسـاد تدفـع إلـى إيجـاد وتفعيـل آليـات المراقبة والمسـاءلة والمحاسـبة، وتوجد كل مـا يوفـر الأرضية المناسـبة الوقائيـة والزجريـة والقانونيـة والتربويـة والاجتماعيـة، ويفعّل دور مجلـس النـواب الرقابـي والتشـريعي، ويوفـر نزاهـة وشـفافية القطـاع العـام فـي إدارة المـال العـام والشـؤون والخدمـات العامـة وكل مـا يخلق البيئة الصالحـة والمحفزة لتعزيـز قيـم وقواعـد النزاهـة ومكافحـة الفسـاد والالتـزام الكامـل بأحـكام اتفاقيـة الأمم المتحدة لمكافحة الفسـاد التي صادقـت عليهـا البحريـن فـي عـام 2010 وعلـى أسـاس ذلـك أضحت الاتفاقيـة ملزمة لمملكة البحريـن.

### أشادت ببيان المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

# «المنبر الإسلامي» تطالب بتعقب المروجين للشذوذ الجنسي وتقديمهم لمحاكمة عاجلة

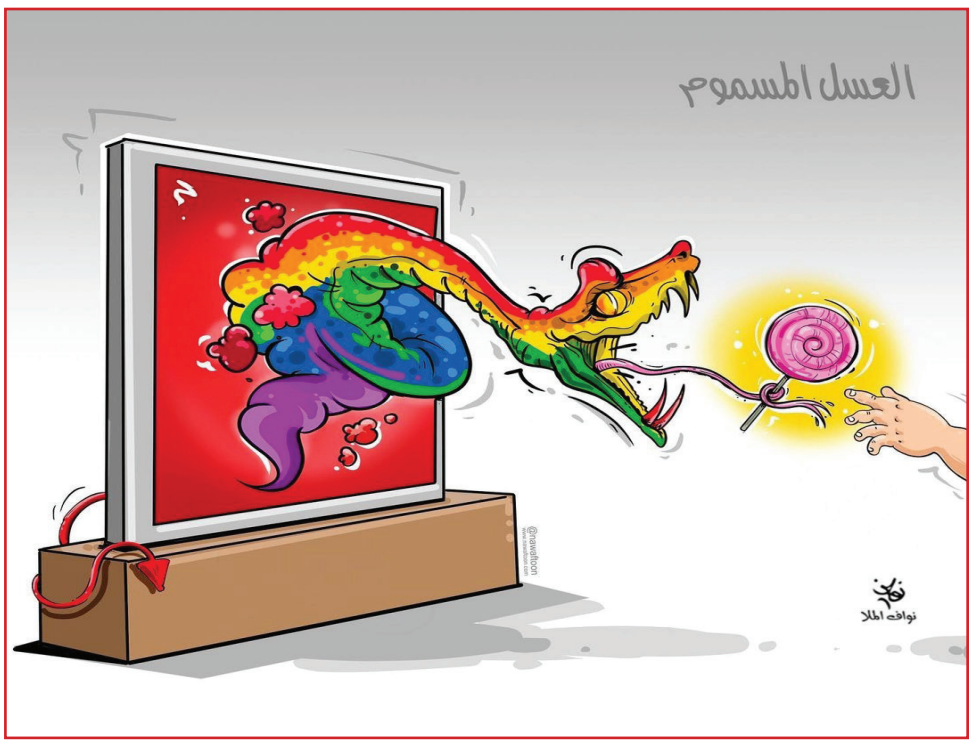


أشادت جمعية المنبر الوطني الإسلامي بما تضمنه بيان المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية المؤيد لمركز الأزهر العالمي للفتوى بخصوص رفض كل محاولات الترويج للشذوذ الجنسي في العالم وبخاصة في الدول الإسلامية.

واستنكرت الحملات الإعلامية الممنهجة الموجهة للعالم الإسلامي والتي تستهدف خلق قبولاً وتطبيعاً للشذوذ الجنسي في المجتمعات مؤكدة أن الشذوذ الجنسي هو عمل مدان ومرفوض كونه يخالف الشريعة الإسلامية وجميع الشرائع السماوية والفطرة السليمة وكذا العلم التجريبي ويمثل انتهاكاً صارخاً للقيم والعادات والتقاليد البحرينية والعربية والإسلامية.

وثمنت «المنبر الإسلامي» مجهودات وزارة الداخلية في التصدي لانتشار مثل هذه الفواحش، مطالبة بمزيد من حملات تعقب المجاهرين بهذه الرذائل في كل مكان وبخاصة في وسائل التواصل الاجتماعي وتقديمهم للمحاكمات العاجلة والرادعة حماية لقيم وهوية المجتمع البحريني.

وحذرت من أن التراخي والتهاون مع هذه الظاهرة يوقع المجتمع في خطر عظيم، مشيرة إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم والذي جاء فيه «يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ خَمْسٌ إِذَا ابْتُلِيتُمْ بِهِنَّ وَأَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ تُدْرِكُوهُنَّ، لَمْ تَظْهَرْ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ قَطُّ حَتَّى يُعْلِنُوا بِهَا إِلَّا فَشَا فِيهِمْ الطَّاعُونُ وَالْأَوْجَاعُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ مَضَتْ فِي أَسْلَافِهِمْ الَّذِينَ مَضَوْا».

ودعت «المنبر الإسلامي» الوالدين والقائمين على المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية بزيادة التوعية وتعزيز القيم الدينية والمجتمعية والحذر من خطورة هذه الموجة الداعمة للممارسات الشاذة والمواقع والقنوات والمنصات الترفيهية المروجة لها مثل «نتفلكس» والتي تتنكر للدين والقيم الإنسانية والفطرة السليمة.

### مقالات مختارة

### بقلم جمال زويد

# لا تجعلوا من يناير شهراً للمنغصّات

بات في حكم شبه المؤكد أن مجلس النواب سيقرّ مضاعفة ضريبة القيمة المضافة لتصبح (10٪) وأن مواقف الرفض التي أبداها السادة النواب في ملتقياتهم أو حساباتهم في وسائل التواصل الاجتماعي ستبقى حبيسة في عالم الخيال الافتراضي، هناك في «السوشل ميديا» ولن يستطيعوا ترجمتها تحت قبّة البرلمان وفي شاشات التصويت التي تم ابتكار عدّة وجوه للتسرّب أو الهروب من استحقاقاتها أمام ناخبيهم كالغياب أو السفر أو «التمارض» أو ما شابه.

ومادام أن هذا قادم لامحالة؛ فإن المطلوب من السلطتين التشريعية والتنفيذية أن يتفقا على تأجيل تنفيذ مضاعفة هذه الضريبة إلى غير شهر يناير حتى لا يرتبط هذا الشهر بما ينغصّ على الناس في معيشتهم ويكون موعداً سنوياً للتشاؤم.

ففي شهر يناير 2019م تم فرض ضريبة القيمة المضافة (5٪) وبدء العمل بها. وفي يناير 2021 م تم حرمان المتقاعدين من زيادتهم السنوية في الوقت الذي كانوا ينتظرون فيه تعظيمها وزيادة مكتسباتهم أسوة بدول الجوار. والآن يجري الكلام عن مضاعفة الضريبة لتصبح (10٪) أيضاً اعتباراً من شهر يناير 2022.

وأعتقد أنه من الضروري تطبيق هذه الضريبة المضاعفة في شهر آخر غير يناير من أجل ألاّ يترسّخ في الوعي الجمعي أنه شهر للتطيّر والخوف مما قد يحمله في كل عام من كدر وتنغيص.

إن أهمية البحث عن شهر غير يناير لتنفيذ الضرائب ومشابهها من أمور تمسّ حياة الناس وجيوبهم تكمن في أن شهر يناير شهر يفتتح به الناس عامهم الجديد ويتأملون من هذا العام الجديد كل خير ويستبشرون به ويرسمون فيه أمانيهم «وربما أحلامهم» فلماذا يُقضى على هذا التفاؤل منذ إطلالة العام ويتم استهلاله بعكس ما يتوقعونه ويتمنونه ويكون عنوان العام معروفاً منذ بدايته؟! كما أن شهر يناير يأتي بعد شهر ديسمبر الذي يتضمن أفراح واحتفالات الناس وابتهاجهم بأعيادهم الوطنية السعيدة التي ينتظرون أن يكون لها ما ورائها من خير وسعة في الأرزاق وفسحة وبركة في المعيشة ولا يتوقعون أن يأتيهم بعدها مباشرة -في يناير- من يُفسد عليهم فرحتهم وبهجتهم. فلا تجعلوا من يناير شهراً للمنغصّات.

**سانحة.**

يتابع عموم الناس بكثير من السعادة سيْل من التصريحات التي تتحدث عن نجاحات وإنجازات اقتصادية وتنموية كبرى ويتمنون أن يكون لها انعكاس مباشر على تحسين سويّة معيشتهم، ويتساءلون ما هو الداعي لمضاعفة الضريبة أو حتى وجودها مادام يتم تحقيق كل تلك النجاحات والإنجازات؟.

المنبر
نشرة دورية تصدر عن جمعية المنبر الوطني الإسلامي | العدد 26 | يناير 2022

## أكدت أنها صوتت برفض مرسومها في مجلس النواب

# «المنبر الإسلامي» ترفض زيادة ضريبة القيمة المضافة وتؤكد أنها لن تحل الأزمة الاقتصادية

أعلنت جمعية المنبر الوطني الإسلامي في بيان لها يوم الأثنين 27 سبتمبر 2021 رفضها لما تم تداوله من أنباء حول توجه الحكومة لزيادة ضريبة القيمة المضافة إلى10%، معتبرة أن صدور قرار بهذه الزيادة لن يحل الأزمة الاقتصادية بل سيزيد من معاناة المواطنين المعيشية وينتقص من الحقوق والمكتسبات التي تمثل أولوية أساسية للمشروع الإصلاحي لجلالة الملك المفدى.

وحذرت بشدة من التبعات الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي سيعاني منها المجتمع والتي ستزيد من الأعباء المعيشية على كاهل المواطنين المثقل في الواقع بالكثير من المسؤوليات والتحديات التي تسببت فيها فرض الضرائب وزيادة أسعار السلع والخدمات خلال الفترة الماضية في مقابل رواتب متدنية لا تكفي الاحتياجات المعيشية.

وطالبت "المنبر الإسلامي" أعضاء مجلس النواب بتحمل مسؤولياتهم والقيام بدورهم التشريعي والرقابي في إيقاف هذه الزيادة المقررة وكل ما من شأنه زيادة الأعباء المعيشية على المواطنين، والانحياز الحقيقي لمصالح المواطنين الذين أوصلوهم لمقاعدهم والحرص على تحقيق الصالح العام بعيداً عن الحسابات الضيقة.

وأوضحت أن زيادة الضرائب سيؤدي إلى تراجع القوة الشرائية للمواطنين وانكماش الاستهلاك المحلي وهو ما سيؤدي بطبيعة الحال إلى تراجع النمو الاقتصادي وتقلص الناتج المحلي الاجمالي الأمر الذي يخالف السبب المعلن لزيادة الضريبة وهو الحفاظ على الاقتصاد الوطني.

وجددت "المنبر الإسلامي" مواقفها المعلنة والثابتة الرافضة لفرض أي ضرائب تزيد من المعاناة المعيشية للمواطنين، مشيرة إلى أنها وعبر نائبها السابق بمجلس النواب محمد العمادي صوتت بالرفض على مرسوم بقانون القيمة المضافة في الفصل التشريعي السابق.

وأضافت أنه من غير المقبول أن تلجأ الحكومة دوماً إلى جيب المواطنين لسد عجز الموازنة عبر القرارات والاجراءات السهلة كفرض الضرائب ورفع الدعم وزيادة الأسعار بدلاً من اللجوء وضع بدائل وحلول عبرت بها دول كثيرة من أزمتها كمكافحة الفساد ووقف الهدر والتجاوزات المالية والإدارية التي تطالعنا بها تقارير ديوان الرقابة المالية كل عام.

وأشارت إلى أن هناك الكثير من المقترحات التي طرحها المتخصصون والباحثون لتجنب زيادة الضريبة المضافة وتحميل المواطن ما لا يطيق ومنها على سبيل المثال فرض ضريبة دخل على الشركات، وتصغير الجهاز الحكومي والتشريعي وترشيد الإنفاق الحكومي وفرض ضريبة على التحويلات المالية للعمالة الأجنبية وزيادة كفاءة الاستثمارات السيادية وحكومتها وطرحها للاكتتاب وغيرها من المقترحات التي من الممكن الأخذ بها لسد عجز الميزانية.

ودعت "المنبر الإسلامي" إلى ضرورة مراجعة الاستراتيجية الاقتصادية للحكومة الخاصة بإدارة موارد البلاد الطبيعية كالنفط والغاز والأراضي والسواحل واسترداد مستحقات الحكومة لدى المؤسسات المختلفة، واعتماد مبدأ الشفافية التامة في معالجة مختلف القضايا، وإشراك المواطن والخبراء والمتخصصين في وضع الحلول اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية وذلك من خلال نقاش جاد، والرقابة على جميع الإجراءات التي تتخذها الحكومة.

# جمعيات سياسية ترفض زيادة ضريبة القيمة المضافة

اجتماع اللجنة المشتركة الحكومية والبرلمانية

أصدرت عدد من الجمعيات السياسية (المنبر الوطني الإسلامي - المنبر التقدمي -التجمع القومي الديمقراطي - تجمع الوحدة الوطنية - الصف الإسلامي - التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي - الوسط العربي الإسلامي - التجمع الوطني الدستوري) بياناً يوم الخميس 2 ديسمبر 2021 ترفض فيه زيادة القيمة المضافة فيما يلي نصه.

تتزايد المؤشرات على مضي الحكومة في زيادة ضريبة القيمة المضافة من 5 ٪ إلى 10 ٪ مع بداية العام القادم، حيث تم تضمينها برنامج التوازن المالي المعدل وخطة التعافي الاقتصادي، في حين إن مشروع قانون زيادة الضريبة لم يطرح ويناقش في مجلس النواب، وهو ما يزيد المخاوف بوجود ضغوط ومساومات بين الحكومة والنواب لتمرير القانون عند طرحه في البرلمان.

إن الجمعيات السياسية الموقعة على هذا البيان ترفض رفضًا باتًا زيادة ضريبة القيمة المضافة على المواطنين التي سوف يحملهم المزيد من الأعباء المعيشية وسط تراجع القيمة الحقيقية لرواتبهم وتدني مستوياتها وإلغاء زيادات التقاعد وارتفاع معدلات التضخم، هذا إلى جانب الظاهرة البارزة التي اتضحت خلال الأسابيع الماضية والمتمثلة في الزيادات الكبيرة في العديد من السلع الاستهلاكية في الأسواق المحلية نتيجة الارتفاع في تكاليف الشحن دون وجود رقابة حقيقية على هذه الزيادات وتوضيح مبرراتها.

إن الجمعيات السياسية تدعو الحكومة ومجلس النواب إلى الاستماع إلى آراء وردود الفعل الرافضة والغاضبة في الوسط الشعبي والسياسي والمدني، حيث إن هناك شبه إجماع شعبي وسياسي على رفض هذا التوجه.

لقد شهدت أشهر العام الحالي تحسناً كبيرًا في الإيرادات النفطية باعتراف الحكومة نفسها، حيث تبين الأرقام الرسمية ارتفاعها لتبلغ 783 مليون دينار خلال النصف الأول من العام 2021 بالمقارنة مع الإيرادات المقدرة لنفس الفترة البالغة 515 مليون دينار أي بمقدار 268 مليون دينار، وهو نفس حجم الإيراد المتوقع تقريبا من زيادة ضريبة القيمة المضافة من 5٪ إلى 10٪. كما من المتوقع أن ترتفع الإيرادات بصورة أكبر خلال النصف الثاني نتيجة لملامسة أسعار النفط ال 80 دولار للبرميل. مما يعني توفر قدرة الحكومة على التعويض عن الانخفاض الذي حدث في إيرادات النفط في العام 2020 وتحقيق أهداف برنامج التوازن المالي دون فرض المزيد من الأعباء على المواطنين.

كما ترفض الجمعيات السياسية رفضا باتا تلويح الحكومة بتخيير المواطنين بين القبول بزيادة ضريبة القيمة المضافة أو تخفيض الرواتب والدعم، وهي مسألة معيبة للغاية. فعدى عن تمكن الدولة من تحقيق مؤشرات برنامج التوازن المالي بدون زيادة ضريبة القيمة المضافة كما أوضحنا، فإن وضع جيب المواطن الخيار الأولى للحكومة يعتبر مرفوض من حيث المبدأ، وكأن المواطن هو "الطوفة الهبيطة"، حيث إننا نلاحظ أنه ومنذ العام 2018 وكافة إجراءات التقشف وزيادة مالية الميزانية جاءت من جيب المواطن، ابتداء من رفع الدعم عن البترول والغذاء وفرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ آنذاك وزيادة رسوم عدد من الخدمات، ومرورا بوقف زيادة معاشات المتقاعدين ووصولا إلى زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 10٪.، وذلك دون أن تقوم الحكومة بشكل جدي بتخفيض مصروفاتها وإصرارها على رفض فرض أي شكل من الضرائب على أرباح الشركات الكبيرة أو أصحاب الثروات الهائلة كما تفعل دول العالم انسجاما مع مبدأ العدالة الضريبية.

إننا نجدد دعوتنا لمجلس النواب لرفض مشروع زيادة ضريبة القيمة المضافة مصداقا لمسئوليتهم في حماية والدفاع عن حقوق المواطنين، كما ندعو كافة مؤسسات المجتمع المدني وخاصة اتحادات ونقابات العمال والجمعيات المهنية إلى التعبير عن رفضها لهذا المشروع.

**هناك شبه إجماع شعبي وسياسي على رفض زيادة الضريبة**

**الحكومة ليس في حاجة للضريبة بعد ارتفاع إيرادات النفط لتبلغ 783 مليون دينار**

**رفض تلويح الحكومة بتخيير المواطنين بين القبول بزيادة الضريبة أو تخفيض الرواتب والدعم**

المنبر
نشرة دورية تصدر عن جمعية المنبر الوطني الإسلامي | العدد 26 | يناير 2022

# "المنبر الإسلامي" تطرح مرئياتها حول مشروعي قانون التقاعد الجديد

عندما تقدمت الحكومة الموقرة بمشروعي قانون التقاعد إلى مجلس النواب، طرحت جمعية المنبر الوطني الإسلامي رؤيتها حول المشروعين وما يجب أن يحدث وأكدت على وموقفها الداعم لحقوق ومكتسبات المتقاعدين والرافض للمساس بأي من هذه المكتسبات وفيما يلي أبرز نقاط الرؤية:

- ضرورة سحب الحكومة لمشروعي القانون من السلطة التشريعية لما عليه من ملاحظات دستورية وقانونية وشكلية خصوصاً وأنهما ينتقصان من صلاحيات السلطة التشريعية ويحولها للسلطة التنفيذية وهذا يمثل تراجعاً عن المشروع الإصلاحي لجلالة الملك.
- مشروعي القانون يخالفان مبدأ الفصل بين السلطات التي نصت عليه المادة "32" من الدستور البحريني: يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع تعاونها وفقا لأحكام هذا الدستور، ولا يجوز لأي من السلطات الثلاث التنازل لغيرها عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليها في هذا الدستور، وإنما يجوز التفويض التشريعي المحدد بفترة معينة وبموضوع أو موضوعات بالذات، ويمارس وفقاً لقانون التفويض وشروطه.
- منح مشروعي القانون جميع الصلاحيات لهيئة معينة دون رقابة تشريعية هي فكرة تدعو لزيادة الهدر واللا مسوؤلية.
- لا بد من الحفاظ على مادة في القانون القديم والتي تنص على: "في جميع الأحوال لا يجوز الانتقاص من المزايا التقاعدية او زيادة اشتراكاتالتقاعدإلابقانون".
- لابد من دراسة جميع التوصيات الصادرة عن السلطة التشريعية وديوان الرقابة المالية ولجنة التحقيق البرلمانية الخاصة بالمتقاعدين التي شكلت في الفصل التشريعي الأول مروراً بتوصيات اللجنة البرلمانية المؤقتة لدراسة تحسين أوضاع المتقاعدين وتوصيات الخبراء والمتخصصين.
- لا يجوز بأي حال من الأحوال أن ينتقص أي قانون من صلاحيات السلطة التشريعية وعلى مجلس النواب الدفاع عن حقوقه الدستورية المتمثلة في التشريع والرقابة والتصدي لأي تغول للسلطة التنفيذية على هذه الصلاحيات.
- نرفض المساس بأي شكل من الأشكال وتحت أي ذريعة بأي من مكتسبات وحقوق المتقاعدين.
- أزمة صندوق التقاعد التي تسببت بها تجاوزات وسوء إدارة السلطة التنفيذية لأموال المتقاعدين من الظلم والإجحاف أن يتحملها المتقاعدون أو جيوب المواطنين وأن على الحكومة البحث عن بدائل أخرى والاستماع إلى أصوات الخبراء والمتخصصين وتوصيات اللجان المختلفة التي حملت حلولاً ناجعة لو أخذت بها الحكومة ما وصلنا إلى ما وصلنا له الآن من أزمة.
- ضرورة اسناد إدارة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي «صندوق التقاعد» إلى أصحاب كفاءات ومؤهلين متخصصين وخبراء اقتصاديين قادرين على إدارة أموال المتقاعدين واستثمارها بالشكل الأمثل.
- ضمان التزام مجلس إدارة صندوق التقاعد بعقد اجتماعات دورية ووقف انقطاع الاجتماعات المستمر منذ أربع سنوات.
- ضرورة اختيار ممثلين عن المتقاعدين وعدد من الخبراء والمتخصصين القانونيين والاقتصاديين والاجتماعيين ضمن اللجنة المزمع تشكيلها بناءً على توجيهات جلالة الملك.
- يجب أن تحظى مناقشات ومداولات اللجنة المشكلة بالشفافية والمصداقية وأن تكون تحت سمع وبصر الرأي العام البحريني.
- لا مجال لأي توصيات صادرة من اللجنة تخالف الثوابت الدستورية والقانونية أو تنتقص من الحقوق المكتسبة بقوة الدستور والقانون.
- لا شك أن مشروعي القانون بصيغتهما الحالية لا يمثلان صالحاً عاماً للدولة وتبعاتهما الاقتصادية والاجتماعية ستكونان أكثر خطورة على المجتمع.

# صدور كتاب «دورنا في دعم فلسطين»

أصدرت جمعية المنبر الوطني الإسلامي كتاباً يتناول دور الجمعية ومبادراتها وفعالياتها في دعم القضية الفلسطينية ويتضمن الكتاب خمسة أبواب تأتي تحت عناوين: تأسيس لجنة مناصرة فلسطين في مجلس النواب والدور التشريعي والرقابي لكتلة المنبر تحت قبة البرلمان، والمشاركات الشعبية والنيابية والرسمية خارج قبة مجلس النواب، والفعاليات الجماهيرية، والتحالفات لدعم القضية الفلسطينية، وأهم البيانات والتصريحات والمواقف التي صدرت عن الجمعية، وأخيراً موقف الجمعية الرافضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني. كما يتضمن الكتاب بعض مواقف البحرين المشرفة في دعم القضية الفلسطينية. ومن المتوقع تدشين الكتاب قريباً من خلال ندوة تنظمها الجمعية حول فلسطين.

# «العمادي» يدعو إلى فتح جميع السواحل والشواطئ العامة أمام المواطنين بشكل مجاني

دعا الأمين العام لجمعية المنبر الوطني الإسلامي المهندس محمد إسماعيل العمادي إلى ضرورة الالتزام بالقانون الذي ينص على حماية الشواطئ والسواحل والمنافذ البحرية، ويمنع المساس بها بشكل عام باعتبارها ملكية عامة يحق للمواطنين الاستمتاع بها بشكل مجاني.

وقال:" في ظل ارتفاع وتيرة تحويل السواحل إلى وجهات سياحية نؤكد على ضرورة أن تظل السواحل مفتوحة لعامة المواطنين والمقيمين بشكل مجاني وألا تقتصر فقط على واجهات بحرية، وأن تمنح الأولية لتطوير السواحل والوجهات البحرية لتناسب التجمعات السكانية مما يسهل وصول المواطنين للسواحل لا المواطنين بحجة أنها ملكيات خاصة ومشاريع استثمارية وهو ما يخالف الدستور والقانون.

العكس".

وأضاف العمادي نحن مع الاستثمار العائلي النظيف ومع استثمار الشواطئ والسواحل المطلة على البحار كمورد سياحي له دور في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل بشرط أن يتمكن المواطن وعائلته من الاستمتاع بها دون فرض أي رسوم عليه باعتبار هذه السواحل ملكية عامة ومتنفساً هاماً جداً للعائلة البحرينية كما نص على ذلك القانون والدستور.

وتابع، من غير المقبول وفي ظل طبيعة البحرين الجغرافية كجزيرة تحيط بها المياه من جميع الجهات أن تغلق غالبية سواحل البحرين أمام عامة

وتساءل العمادي عن مصير مشروع الكورنيش العام الممتد من مدينة المنامة ومدينة المحرق، وتطوير الوجهات البحرية التي تقدر بعشرات الكيلو مترات التي تحدث عنها وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني خلال رده على سؤال برلماني العام الماضي.

ودعا العمادي إلى التزام الحكومة بتوصيات لجنة التحقيق البرلمانية الخاصة بتجاوزات الدفان (2007) والتي وافقت الحكومة على توصياتها وتعهدت بتنفيذها من خلال وقف التجاوزات التي ترتكب بحق السواحل وحقوق الشعب.

وطالب بضرورة أن تظل السواحل متنفساً للمواطنين بشكل مجاني وبخاصة لذوي الدخل المحدود والمتوسط لما يمثله البحر من دور كبير في الموروث الشعبي وفي ظل تزايد الأعباء المعيشية جراء تزايد الأسعار والضرائب بشكل غير مسبوق.

كما طالب العمادي الجهات المعنية بالرقابة على السواحل للتأكد من الالتزام بالقوانين والقرارات المنظمة، وتعزيز الحملات التفتيشية للتأكد من نظافة وسلامة هذه السواحل والتزام مرتاديها بالعادات والأخلاق والتقاليد البحرينية.

المنبر
نشـرة دوريـة تصـدر عـن جمعيـة المنبـر الوطني الإسـلامي | العدد 26 | يناير 2022

# الأمين العام لـ « المنبر الإسلامي» المهندس محمد العمادي:

## مصالح المواطنين لن تتحقق إلا بتكـاتف الجبهــة الداخـلية وحفظ الأمن ومحاربة الفساد

**أكـد الأميـن العـام لجمعيـة المنبـر الوطنـي الإسـلامي المهنـدس محمـد إسـماعيل العمـادي أن مؤسسـات الدولـة والطواقـم الطبيـة قدمـت ومـاتـزال ملحمـة وطنيـة نجحـت فـي احتـواء وبـاء كورونـا إلـى حـد كبيـر، وهـي مجهـودات كبيـرة ومقـدرة مـن قبـل المواطنيـن والمقيميـن تسـتحق الإشـادة والشـكر عليهـا، داعيـاً المواطنيـن والمقيميـن إلـى زيـادة الحـذر والتجـاوب الكامـل مـع توجيهـات وقـرارات اللجنـة التنسـيقية.**

**مؤسسـات الـدولـة والأطـقـم الطبيـة قدمـت ملحمـة وطنية في مواجهة وباء كورونا وحققت إنجازاً كبيراً**

كمـا دعـا إلـى ضـرورة اتخـاذ الحكومـة العديـد مـن الإجـراءات التـي تضمن عـدم تأثـر المواطنين معيشياً بصورة سلبية بهذه الأزمة مسـتقبلاً تفقدهـم مكتسـباتهم وتخصـم مـن حقوقهم.

وأضـاف العمـادي خـلال حـواره مـع "نشـرة المنبـر" أن مصالـح المواطنيـن لن تتحقـق إلا بتكاتف الجبهـة الداخليـة وحفـظ الأمـن والاسـتقرار ومحاربة الفساد وتعزيز الـولاء والانتماء وتحقيـق العدالة والمسـاواة وتعزيـز الشـفافية والنزاهـة.

وفيمـا يتعلـق بجمعيـة المنبـر فأكد أنـه كان مـن اهـم أولويـات الأمانـة العامـة بعـد انتخابهـا ترتيـب البيـت الداخلـي للجمعيـة وتطويـر أدائهـا وبالفعـل نجحنا فـي تنفيذ الكثير في هـذا المحـور ونسـعى الآن لمزيد من التطوير المتعلـق بالتدريب والتثقيف لأعضاء الجمعية من أجل دور سياسي أكثـر فاعلية في المسـتقبل.

وأضـاف أنـه خـلال الفتـرة الماضيـة حـدث تراجـع للجمعيـة انتخابيـاً وسياسـياً لكنـه ضمـن تراجـع سياسـي وبرلمانـي عـام فـي البـلاد مرتبـط بالعديـد مـن الظـروف الإقليميـة والداخليـة، مؤكداً أن الجمعيـة قامت بمراجعة اسـتراتيجيتها وتقويـم أداءهـا خلال الفترة الماضيـة من أجل أداء أفضل مسـتقبلاً يهـدف إلى صالح الوطـن والمواطـن.

**مـا تقييمكـم لأداء اللجنـة التنسـيقيـة واللجنـة الوطنيـة الطبيـة فـي مواجهـة أزمـة كورونـا؟**

تقييمنـا لـلأداء بأنـه متميـز وقـد أصدرنـا بيـان مـع مجموعـة مـن الجمعيات السياسية وبيان خاص بالمنبـر أعلنـا مـن خلالـه إشـادتنا وشكرنا وتقديرنا لمجهودات وأداء اللجنـة التنسـيقية واللجنة الطبية وجميـع الطواقـم الطبيـة وقـوة الدفـاع ووزارة الداخليـة ووزارة الصحة وجميع الجهات المسئولة عـن مواجهـة فيـروس كورونـا فمـا شـاهدنا ومـا زلنـا هـي ملحمـة وطنيـة أمـام التحـدي غيـر المسـبوق الـذي تواجهـه مملكتنـا فـي مواجهـة فيـروس كورونـا «كوفيـد»، ولقـد نجحـت المملكـة بالفعـل بفضـل جهـود قيادتهـا الحكيمـة وأبناءهـا المخلصيـن مـن الفريـق الوطنـي واللجنـة التأسيسـية والكـوادر الطبيـة فـي احتـواء أزمـة جائحـة كورونـا وأعـادوا الحيـاة لطبيعتهـا.

**نـرفـض زيـادة ضريبة القيمـة المضـافـة وكـل إجـراء يـزيـد من أعبـاء المواطنيـن المعيشية**

ونحـن إذا نثمـن هـذا الـدور الكبيـر والمتميـز ونـدرك الظـروف الاقتصاديـة الصعبـة التـي تمـر بهـا البـلاد إلا أننـا ندعـو الحكومـة إلـى مزيـد مـن دعـم المواطنيـن والمشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة واللجـوء إلـى عـدد مـن الإجـراءات لحمايـة حقـوق ومكتسـبات المواطنيـن ولضمـان عـدم تأثـر المواطنيـن بصـورة سـلبية مسـتقبلاً تؤثـر علـى حياتهـم المعيشـية وتزيـد الأعبـاء الملقـاة علـى عاتقهـم.

## ماذا قدمت الجمعية في مواجهة هذا الوباء؟

منذ اليوم الأول لهذا الوباء كانت الجمعية حريصة على زيادة التوعية بين المواطنين والمقيمين من خلال النشر على حساباتها في وسائل التواصل الاجتماعي، والتبرع لحملة فينا خير كمساهمة رمزية من الجمعية، بالإضافة إلى تقدم عدد من قياداتها وأعضائها إلى التطوع.

## ما هي أولويات جمعية المنبر الوطني الإسلامي للفترة المقبلة؟

منذ عامين تم انتخاب الأمانة العامة وكان من أهم أولوياتها العمل على ترتيب البيت الداخلي وزيادة التواصل مع أعضاء الجمعية والتنسيق والتعاون مع جميع الفاعلين في الساحة السياسية لما فيه خير البلاد والعباد وهو ما تحقق منه جزء كبير بالفعل.

### المنبر بدون نواب

## غيابكم عن البرلمان لأول مرة منذ عام 2002 يمثل تحدياً كبيراً لكم كيف ستتغلبون على هذه المعضلة؟

بالفعل غياب المنبر عن البرلمان يمثل تحدياً كبيراً للجمعية، حيث أن العمل السياسي في البحرين يعتمد في جزء كبير منها على العمل البرلماني، و"المنبر الإسلامي" لم يغب عن البرلمان منذ 2002 ، وبالتالي نحن أمام تجربة جديدة للمنبر وتحدياً كبيراً ونحن نحاول من خلالها استثمار الأدوات السياسية والإعلامية قدر المستطاع من أجل التفاعل والاشتباك مع مختلف القضايا المجتمعية والوطنية، والمفروض أن العمل البرلماني هو جزء من العمل السياسي وليس العكس، وإن شاء الله سنسعى لتقديم تجربة سياسية جديدة للمنبر الإسلامي تثبت أن العمل السياسي فيه متسع وأن البرلمان ليس إلا جزءاً وإن كان مهماً لكنه ليس كل شيء.

**نحرص على انفتاح وتعاون أكبر مع الجميع حول مختلف القضايا الوطنية**

**الجمعيات السياسية تواجه تحديات كبيرة ربما تؤدي بها إلى موت سياسي**

## لكن العمل السياسي مرتبط أيضاً ببرنامج وتطبيق وتفعيل البرنامج يحتاج إلى صياغته على هيئة تشريعات، وبدون ذلك لن يكون لك تأثير حقيقي في الشارع؟

اتفق مع جزء كبير من السؤال، لكن أعتقد أن تبني قضايا المجتمع والاحتكاك أكثر بالمواطنين بصورة مباشرة سيحل جزء من هذه المشكلة، كما أننا نعمل على طرح عدد من الأفكار والمشاريع للمجتمع ونسعى للتعاون مع النواب لتبنيها، فما يهمنا في المقام الأول هو مصلحة الوطن والمواطنين، ولاتنس أن هناك أدواتاً أكثر تأثيراً في الرأي العام من النواب كحسابات التواصل الاجتماعي.

### تراجع سياسي ونيابي

## لماذا تراجعت جمعية المنبر بهذا الشكل في الشارع البحريني ولم يعد لها ذلك التأثير القوي الذي كان عقب انطلاق المشروع الإصلاحي لجلالة الملك وحتى عام 2010؟

في الحقيقة التراجع ليس مقصوراً على جمعية المنبر وإن كان هناك بالفعل تراجع وسنحاول معالجة أسبابه، لكن الموضوع أكثر اتساعاً من ذلك، فهناك تراجع كبير في الحياة السياسية البحرينية ولم يعد هناك تأثير قوي لجميع الجمعيات السياسية أو قل للسياسة بشكل عام، هناك تراجع كبير في السياسة لصالح الاقتصاد وانشغال الناس أكثر بأحوالهم المعيشية وذلك بعد الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البحرين وزيادة أسعار السلع والخدمات ورفع الدعم وفرض الضرائب، فانشغل الناس أكثر بمواجهة هذه التحديات عن اهتمامهم بالسياسة.

لكن دعني أرجع إلى الخلف وتحديداً في فبراير 2011، فقبل هذا التاريخ شيء وبعده شيء آخر، قبله كانت هناك حيوية للسياسة والبرلمان وكانت الجمعيات السياسية حاضرة وبقوة في منافسة سياسية وبرلمانية، وكانت تجربة البحرين في هذا التوقيت متميزة مقارنة بالتجارب السياسية لدول المنطقة، لكن بعد محاولة الانقلاب الآثمة على الشرعية الدستورية وإسقاط مؤسسات الدولة ومحاولات التخريب والقتل والتدمير التي مارستها مليشيات خارجة عن القانون انحسرت السياسية لصالح الأمن والاستقرار وما تزال توابع هذه الأزمة على الحياة السياسية قائمة حتى الآن .

**كان من أهم أولويات الأمانة العامة الجديدة ترتيب البيت الداخلي للجمعية وتطوير أدائها من أجل دور سياسي أكثر فاعلية**

كما أن هناك الكثير من التحديات التي تواجه الجمعيات السياسية والقيود المفروضة عليها من خلال قانون الجمعيات السياسية، والتعامل معها من قبل بعض المسؤولين وكتاب المقالات على أنها عدو للوطن وليس جزءً من النظام الوطني وضمن مؤسساته، بالإضافة إلى ضعف الموارد المالية للجمعيات والتي تجعلها غير قادرة على ممارسة أنشطتها وفعالياتها بأريحية، كل هذا من أبرز ضعف أداء الجمعيات السياسية ولو استمر الوضع على ما هو عليه ربما يؤدي إلى موات سياسي للجمعيات السياسية.

المنبر
نشرة دورية تصدر عن جمعية المنبر الوطني الإسلامي | العدد 26 | يناير 2022

## هل انت راض عن أدائكم السياسي والبرلماني قبل 2011 وما بعدها؟

بالطبع ليس رضا تام سواء قبل 2011 أو بعدها، لكن ما أستطيع أن اجزم به أن جمعية المنبر الوطني الإسلامي وكتلتها النيابية كانت دائماً تضع مصالح البلاد العليا ومصالح المواطنين فوق أي اعتبار، فلا يستطيع أحد أن يسجل واقعة واحدة وقفت فيها جمعية المنبر ونوابها ضد مصلحة الوطن أو مصالح المواطنين، ومواقف المنبر معلنة ومسجلة في مضابط مجلس النواب والحوارات المجتمعية، من الوارد جداً بل الأكيد أن هناك اختلاف حول تقييم الأداء السياسي والبرلماني للمنبر لكن الأكثر توثيقاً أن اجتهادات المنبر السياسية والبرلمانية كانت انحيازاها دائماً وطنياً خالصاً لا تبتغي من وراء سوى خدمة الوطن والمواطن.

أما سياسياً، فالمنبر اجتهدت فأصابت وأخطأت وهكذا السياسة لكنها ظلت متسقة مع مبادئها وقيمها والتزمت بالثوابت الوطنية

**لو تكررت أزمة 2011 سنتخذ نفس موقفنا السابق المنحاز للشرعية الدستورية ومؤسسات الدولة**

والإجماع الوطني،وكانت وستظل الجمعية حريصة على التعاون والتنسيق مع الجميع سواء أكانت جمعيات سياسية أو مجتمعاً مدنياً أو حكومة حول جميع القضايا الوطنية من أجل الوصول إلى صيغة مشتركة تعزز الشراكة المجتمعية وتحمي الوحدة الوطنية وتحافظ على مصالح الوطن العليا وتحمي حقوق ومكتسبات المواطنين السياسية والاقتصادية والحقوقية، بالإضافة إلى انحيازاها لقضايا أمتها العربية والإسلامية وفي القلب منها القضية الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بالإنجازات البرلمانية فأستطيع القول أن المنبر الإسلامي من أكثر الكتلة النيابية إنجازاً كماً وكيفاً في شتى القضايا كتحسين مستوى المعيشة والمتقاعدين والمرأة والطفل والأسرة ومحاربة الفساد المالي والإداري والأخلاقي وغيرها من القضايا التي لا يتسع المجال لذكرها.

**لكن مع كل هذه الإنحيازات لقضايا الوطن والمواطن والإنجازات البرلمانية التي تحققت على أرض الواقع لم ينحز إليكم الشارع في الانتخابات الماضية فأين المشكلة؟**

بداية نحن نحترم ونقدر عالياً إرادة الشعب البحريني واختياراته، وسنظل نعمل على خدمته ونحرص على مصالحه ونداف عن حقوقه ومكتسباته من أي موقع، وهو شعب واع ويعرف جيداً من يقف معه ومن يقف ضده، لكن الانتخابات الماضية وحتى قبل الماضية لها ظروف وملابسات مختلفة، فهناك تراجع كبير للسياسية بوجه عام بسبب

**«المنبر» اجتهدت سياسياً فأصابت واخطأت لكنها كانت دوماً متسقة مع مبادئها وقيم وثوابت المجتمع**

الاحباط العام من أداء البرلمان تبعه تراجع للجمعيات السياسية بسبب الأسباب التي ذكرناها في إجابة سابقة، والأهم أن هناك توجه لدى البعض لتحجيم وتقليص دور الجمعيات من خلال تشويه صورتها أمام الرأي العام من خلال استخدام بعض الأقلام وبعض حسابات التواصل الاجتماعي ومحاولة إيهام الرأي العام أن المستقلين أفضل من الجمعيات وهو غير حقيقي على الإطلاق، فالسياسة والعمل البرلماني قائم في كل التجارب السياسية والبرلمانية العريقة على الأحزاب والتكتلات ومن صالح الدولة أن تدعم الجمعيات السياسية والكتل النيابية لأنها القادرة على تقوية العمل السياسي والبرلماني ومواجهة التحديات، وأزمة 2011 وتجربة البرلمان خلال الفصلين التشريعيين الماضيين شاهدة على ضعف دور المستلقين في مقابل دور الجمعيات السياسية .

### مواقف ضعيفة

## ما تقييمكم لتجربة البرلمان الحالي؟

تجربة البرلمان الحالي جديدة ولانريد الاستعجال في الحكم عليها لكن عدد من المواقف التي حدثت أظهرت أن هناك قلة قليلة من النواب تحاول أن تجتهد وتمارس دورها الرقابي والتشريعي لكن وللأسف الشديد الكثير من النواب ماتزال مواقفهم ضعيفة ولاتتناسب مع التحديات التي تمر بها البحرين ونتمنى أن يراجعوا أدائهم من أجل تمثيل حقيقي للمواطنين الذين انتخبوه.

**ما تمنحه الحكومة للمواطنين فيما يتعلق بزيادة الضمان الاجتماعي وزيادة المعاشات تأخذ أضعافه من جيبوهم عن طريق ضريبة القيمة المضافة وتعديلات التقاعد**

## موقفكم من ضريبة القيمة المضافة وتقييمكم لموافقة البرلمان عليها؟

موقفنا معلن وثابت وقد أصدرنا الكثير من البيانات التي توضح موقفنا في مسألة فرض الضرائب أو زيادة الأسعار، فنحن ضد فرض الضرائب وزيادة الرسوم التي تزيد من الأعباء المعيشية الملقاة على كاهل المواطنين، وقلنا مراراً أن فرض الضرائب وزيادة الأسعار لن

تحل مشكلة عجز الموازنة وان الحل يكمن في بدائل أخرى كثيرة غير جيب المواطن. وفيما يتعلق بموقف البرلمان فهو متوقع حيث ان مجلس النواب منذ أن مثل المستقلون أغلبية فيه وهو متماهي دائماً مع مواقف الحكومة.

**من صالح الدولة دعم الجمعيات السياسية لأنها الأقدر على إدارة حياة سياسية قوية ومواجهة تحديات الوطن**

**ما تقييمكم للإجراءات الحكومية الأخيرة بإرجاع زيادة المعاشات 3% بأثر رجعي للعامين الماضيين لمن رواتبهم أقل من 1500 دينار وكذا زيادة 10% للضمان الاجتماعي؟**

هي خطوات مشكورة لكنها غير كافية، فهذه الإجراءات هي لتمرير قانون التقاعد كما تريد الحكومة وتمرير زيادة ضريبة القيمة المضافة، وبحسبة بسيطة يتضح أن ما ستأخذه الحكومة من جيوب المواطنين عن طريق القيمة المضافة وتعديلات التقاعد أضعاف ما منح لهم من هذه الإجراءات.

**فرض ضرائب وزيادة أسعار السلع والخدمات وسحب أموال التأمين ضد التعطل لتسديد فاتورة التقاعد الاختياري محاولات حثيثة لتقليص مكتسبات المواطنين ما الحلول من وجهة نظرك لمواجهة هذه التحديات التي تواجه المواطنين؟**

في الحقيقة، المواطن البحريني يدفع فاتورة باهظة لبعض السياسات الخاطئة التي انتهجها بعض المسئولين في الحكومة وأوصلتنا إلى برنامج التوازن المالي ، حيث تسببت هذه السياسات في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بشكل غير مسبوق ومخيف، وبدلاً من أن تتجه الحكومة لترشيد الإنفاق ومحاربة الفساد وتوفير بدائل لدعم الموازنة بعيداً عن النفط، لجأت إلى الطريقة الأكثر سهولة وهو تحميل المواطن عبء هذه الفاتورة الكبيرة لسد الدين العام وهو ما وضع المواطن تحت ضغط معيشي متصاعد لا يتوقف بعد فقدانه لجزء كبير من قيمة دخله بعد زيادة الأسعار وفرض الضرائب.

الحل في أن تستمع الحكومة للمتخصصين والخبراء في كيفية حل الأزمة المالية التي تعاني منها البحرين، وأقترح مؤتمراً اقتصادياً كبيراً يشارك فيه المتخصصون والخبراء وصناع القرار من أجل وضع خطة إنقاذ عاجل واستراتيجية اقتصادية تعمل جنباً لجنب مع برنامج التوازن المالي، والحل من وجهة نظري يكمن في زيادة المشاريع الاستثمارية الكبرى كشركة ألبا وجيبك وغيرها لدعم الموازنة بعيداً عن النفط، واسترداد ديون الحكومة والتي تقدر بمئات الملايين، وضم ميزانية شركات ممتلكات، وتهيئة مناخ جيد للاستثمار، وتطوير السياحة النظيف بشتى أنواعها محاربة الفساد المالي والإداري بشتى انواعه وصوره من خلال تفعيل تقرير الرقابة المالية وغيرها، الأمر الذي سيوفر للدولة مئات الملايين من الدنانير.

### وقفتنا دوما مع الوطن

**يرى البعض أنه برغم دوركم الكبير في أزمة 2011 ودفاعكم المستميت عن الشرعية الدستورية ومؤسسات الدولة إلا أن دوركم تم تحجيمه فهل لو تكررت أزمة 2011 ستقفون نفس الموقف؟**

دفاعنا عن الوطن وشرعيته الدستورية ومؤسساته كانت بدافع وطني خالص وهذه ثوابت لدينا لن نحيد عنها لا نبتغي من وراءها سوى وجه الله والوطن،وإذاما تكررت الأزمة فسنقف نفس الموقف وأكثر وسندافع عن وطننا وشرعيته الدستورية ومؤسساته ومقدراته بكل ما أوتينا من قوة وسنقف مع الاجماع الشعبي الملتف حول قيادتنا الحكيمة، فالوطن وشرعيته الدستورية ومؤسساته وامنه واستقراره أكبر بكثير من السياسة والبرلمان والفوز والخسارة، نعم تراجعنا سياسياً وبرلمانياً لكن ستظل مواقفنا الوطنية ثابتة وراسخة تجاه وطننا وقيادتنا ومؤسساتنا الدستورية .

### الانحياز للوطن

**هل هذا يعني أنكم أقرب إلى الحكومة من قوى الشعب؟**

نحن أكثر إنحيازاً إلى الوطن ومصالحه العليا وشرعيته الدستورية والاجماع الوطني والوحدة الوطنية، كما نحن أقرب إلى مصالح الناس ومكتسباتهم السياسية والاقتصادية والتي هي في الحقيقة لن تتحقق إلى بحفظ أمن واستقرار الوطن وحماية جبهته الداخلية.

ومقولة أننا أقرب إلى الحكومة من قوى الشعب حق يراد به باطل يروج لها البعض، كما أن هناك من يرى أننا ضد الحكومة وهذا أيضاً غير حقيقي، فنحن نمارس العمل السياسي بناء على ما نراه من مصلحة للوطن و المواطن، فنحن في المنبر نكون أينما كان الحق فإن جاء مشروع أو طَرح من الحكومة فيه منفعة للمواطنين وفيه حفاظ لحقوقهم أو تحسين أوضاعهم فإننا ندعم هذا المشروع، فليست القضية أننا نعارض من أجل المعارضة كما يحلو للبعض، و ليس صحيحا أن كل ما يأتي من الحكومة يرفض، بل أننا ندعم كل ما فيه مصلحة المواطن، والعكس صحيح لو جاءت الحكومة بما ينتقص من حقوق المواطن أو يقيد من حرياته أو يزيد من الأعباء المعيشية عليه سنقف ضده بكل ما أوتينا من قوة وهذا يحدث، فانحيازنا الأول والأخير للمواطن و مصلحة البلد وأما مقولة بأننا بعيدون عن القواعد الشعبية وبعيدين عن مطالب الناس فأنا أعتقد أن هذا الكلام عار تماماً من الصحة، وبرغم خسارتنا في الانتخابات النيابية الأخيرة التى لها ظروف وملابسات مختلفة إلا أننا بفضل الله ماتزال لدينا شعبية في الشارع والجميع يعلم ذلك جيداً.

**نعم تراجعنا سياسياً وبرلمانياً لكن ستظل مواقفنا الوطنية ثابتة وراسخة تجاه وطننا وقيادتنا ومؤسساتنا الدستورية**

المنبر
نشرة دورية تصدر عن جمعية المنبر الوطني الإسلامي | العدد 26 | يناير 2022

# «المنبر الإسلامي» تهنئ بيوم المرأة البحرينية وتدعو للتوازن بين دورها في الحياة العامة وبناء الأسرة

أصدرت جمعية المنبر الوطني الإسلامي بياناً بمناسبة يوم المرأة البحرينية الذي يصادف الأول من شهر ديسمبر من كل عام وبهذه المناسبة تقدمت من خلاله بأطيب التهاني وأحر التبريكات إلى صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة وللمرأة البحرينية التي تقوم بدور كبير في كافة مجالات الحياة كشريك أساسي للرجل في البناء والعطاء ولعل دورها في مواجهة أزمة جائحة كورونا أبرز مثال على ذلك.

وأكدت أن المرأة البحرينية ساهمت في تكوين الأسرة الصالحة والتي كان لها بالغ الأثر في تكوين مجتمع متماسك مترابط يحترم شريعته الإسلامية الغراء وقيمه وعاداته وتقاليده، كما ساهمت في تنمية المجتمع ونهضته وشاركت الرجل البناء في شتى المجالات

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتقدمت الصفوف في عدد من مؤسسات الدولة فهي بحق تستحق أن نحتفي بها طوال أيام العام وليس ليوم واحد فقط لدورها العظيم في التربية واستقرار العائلة وتميزها ومساهماتها في بناء المجتمع وتطوره.

وأضافت «المنبر» إن شريعتنا الإسلامية الغراء كرمت المرأة وأعلت من قدرها وحفظت لها حقوقها وكرامتها فالمرأة في الإسلام كانت راوية للأحاديث النبوية الشريفة وكانت تشارك الرجل الغزوات، فقد حصلت المرأة على حقوقها كاملة غير منقوصة في ظل شرعنا الحنيف وذلك بعدما قاسته المرأة في الجاهلية من نفور وإقصاء، ورفض بلغ إلى حد أن الرجل يستشعر العار إن كان المولود بنتا، لقد عامل الإسلام المرأة على أنها شريكة الرجل في الإنسانية، خلقا من أصل واحد، فيما تعاملها بعض دول الغرب التي تدعي المطالبة بحقوقها كسلعة في الطرقات.

ودعت إلى دعم النهوض بالمرأة البحرينية وتطوير أدائها من أجل تحقيقها للإنجازات في شتى المجالات ولتحقيق التوزان المطلوب وتوزيع مهامها بين كونها مشاركة للرجل في الحياة العامة، وكشريك أساسي في بناء وتماسك الأسرة الصغيرة كأم وزوجة التزاماً بما نص عليه الشرع الحنيف من حقوق وواجبات خاصة بالمرأة.

# جمعيات سياسية تستنكر خطوة مجلس النواب تقليص صلاحياته

استنكر عدد من الجمعيات السياسية بينها «المنبر الإسلامي» ما وصفتها بالخطوة الجديدة التي استهدفت تقليص صلاحية النواب بذريعة ضبط المناقشات العامة في جلسات مجلس النواب، والتي بموجبها تم منع توجيه النقد أو اللوم أو الاتهام، وأي أقوال تتضمن ما يخالف الدستور والقانون أو تشكل مساساً بكرامة الأشخاص أو الهيئات أو إضراراً بالمصلحة العليا للبلاد، وتحديد 10 نواب كحد أقصى للمشاركة في المناقشة العامة مع تحديد 5 دقائق للنائب الواحد.

وأكدت أن هذه الخطوة الجديدة التي تستهدف القضاء على ما تبقى من صلاحيات للمجلس النيابي بطريقة تحول دون العمل البرلماني الذي يلبي طموحات شعب البحرين، وإن هذه المحاولات مستمرة للإبقاء على هذا العمل في حال من المراوحة وجعل البرلمان فاقداً للصلاحيات التي لابد أن يتمتع بها أي مجلس برلماني خاصة فيما يخص دوره في الرقابة والمساءلة والنقد

وقالت الجمعيات: «ومما يثير الدهشة أن ذلك يتم على أيدي مجموعة من النواب ومنهم الذين وافقوا أو امتنعوا عن التصويت على المرسوم بقانون رقم (26) لسنة 2020 بتعديل المادة (173) من اللائحة الداخلية للمجلس على النحو المذكور، وقد تم تمرير التعديل بطريقة تفضح هزالة أداء المجلس وتخبط مواقفه إزاء مسألة النهوض بواقع التجربة البرلمانية وكذلك القضايا المصيرية التي تواجه معيشة المواطن وتعاني منها البلاد».

وأضافت إن لجوء النواب إلى التجني على الصلاحيات التشريعية المتبقية من خلال تمرير ذلك التعديل، ليس هو الأول فقد قام نواب آخرون في فصول تشريعية سابقة بتقليص صلاحياتهم حين قيّدوا أداة الاستجواب وجعلوها عويصة بل شبه مستحيلة وذلك في عام 2014، وحين حددوا في عام 2020 عدد الأسئلة البرلمانية التي تعد أحد الأدوات الرقابية التي يحق للنواب توجيهها بسؤالين في الشهر وبما لا يزيد عن 12 سؤالاً بدور الانعقاد، ويبدو أن خطوة منع النقد أو اللوم أو الاتهام لن تكون الأخيرة في ظل سيطرة الحكومة على أغلبية أعضاء مجلس النواب الذين يتنازلون طواعاً عن صلاحياتهم بدلاً من حرصهم على تكريس وتطوير التقاليد الديمقراطية التي وعد بها ميثاق العمل الوطني لكي يُرتقى بأداء البرلمان إلى مستوى الطموحات الشعبية.

## جمعيات سياسية: لا تجوز مؤاخذة النائب على مايبديه من آراء أو أفكار

أصدرت عدد من الجمعيات السياسية بينها جمعية المنبر الوطني الإسلامي بياناً بشأن تهديدات رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لبعض النواب استنكرت من خلاله تهديدات رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي لبعض النواب من أعضاء لجنة التحقيق البرلمانية في ملف التأمينات، وما كشف عنه من قيام الهيئة باتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم، وأكدت الجمعيات بأن هذه الخطوة مرفوضة رفضاً قاطعاً وتشكل خطوة غير مسبوقة في تاريخ التجربة البرلمانية، وسابقة خطيرة تمس جوهر العمل البرلماني الذي نص عليه دستور مملكة البحرين في مادته (89) والتي تنص بأنه "لا سلطان لأية جهة على عضو مجلس النواب في عمله بالمجلس أو لجانه، ولا تجوز مؤاخذته على ما يبديه في المجلس أو لجانه من آراء أو أفكار"!.

وأكدت الجمعيات أن هذه التهديدات لا ينبغي أن تمر مرور الكرام كما نرى أنه يتعين على كافة الجهات المعنية وفي المقدمة منها مجلس النواب للقيام بدوره في الدفاع عن الحقوق الدستورية الوقوف بحزم ضد تلك التهديدات وضد كل من يضيق صدره من النقد ومساءلة كل من يسعى إلى المس بحقوق كفلها دستور مملكة البحرين".

المنبر
نشرة دورية تصدر عن جمعية المنبر الوطني الإسلامي | العدد 26 | يناير 2022

# خلال ورشة واقع ومستقبل العمل السياسي في البحرين

## ورقة للمنبر الإسلامي تستعرض أبرز التحديات التي تواجه الجمعيات السياسية

أكدت جمعية المنبر الوطني الإسلامي أنه بعد مرور أكثرمن 18 عاماً على صدور قانون مباشرة الحقوق السياسية والذي فتح المجال للعمل السياسي وظهور الجمعيات السياسية، تعطي مؤشرات الحراك السياسي اليوم تراجعاً كبيراً في عمل الجمعيات، وغياب دورها في الساحة المحلية، فضلا عن انحسار النشاطات بصورة شبه تامة.

### مظاهر الضعف

وأشار رئيس الهيئة الاستشارية لجمعية المنبر الوطني الإسلامي خالد القطان خلال عرضه لورقة المنبر التي جاءت تحت عنوان" الجمعيات السياسية في البحرين.. تحديات وحلول" وذلك خلال ورشة" واقع ومستقبل العمل السياسي في البحرين" التي عقدتها ثمان جمعيات سياسية ضمن اللجنة التنسيقية للجمعيات السياسية بمقر جمعية المنبر التقدمي إلى أن مظاهر الضعف تتمثل في ضعف التمثيل النيابي وإغلاق بعض الجمعيات الاختياري والعزوف عن التصدي للمناصب الإدارية في الكثير من الجمعيات السياسية والتي كانت تنتهي بتبوأ كافة المناصب الإدارية من الأمين العام إلى العضو الإداري عن طريق «التزكية»، هي السمة السائدة لحال الجمعيات السياسية حالياً.

وأضاف أن بعض الجمعيات أصبح نشاطها غالبًا يعتمد على ندوات أسبوعية أو وقفات تضامنية لم تعد تستهوي الكثير من المتحمسين للسياسة كالسابق، وبات مرتادو هذه الفعاليات هم من القائمين عليها ومنظميها وليس أكثر من ذلك غالباً، كما لم يعد البحرينيين يترقبون موقف هذه الجمعية من هذا الملف أو ذاك كما كان الأمر يحدث سابقاً، وأبسط مثال على ملف رفع الدعم عن البحرينيين الذي غدا حديث الناس في ليلهم ونهارهم، إلا أنه لا وجود له في حراك الجمعيات السياسية جميعا حاليا.

**المشروع الإصلاحي أراد للجمعيات السياسية لعب دور كبير في الاستقرار السياسي والبعض أراد تهميشها**

### أسباب ضعف الجمعيات

وأكد القطان أن هناك العديد من الأسباب والعوامل أدت إلى ضعف الجمعيات السياسية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني البحريني الأخرى من بينها حالة الإحباط العام التي تسود نشطاء المجتمع المدني من الواقع الذي تعيشه البلاد سياسيّاً واقتصاديّاً، وتعقيدات الوضع السياسي والأمني في المنطقة والإقليم، و الصراعات الدائرة في المحيط لها تأثيرها على تحركات ومزاج كل النشطاء المحليين سواء في مؤسسات المجتمع المدني عامة أو في الجمعيات السياسية خاصة أو حتى المستقلين وحالة من الكبت السياسي تعيشه المنطقة العربية عموماً بسب ما يجري فيها من أحداث، وهو ما أدى إلى ضمور العمل السياسي في البحرين وغيرها، الذي أصبح يعيش في أضيق حالاته، حتى على المستوى الفردي حيث هناك ملاحقات لنشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي، وباتت حرية التعبير في أضيق حالاتها.

وواصل الحملات الانتخابية تكلف مبالغ طائلة تفوق قدرة الجمعيات السياسية، الأمر الذي يجعل إمكانية تطوير الحراك السياسي من قبل الجمعيات بطيئا أو غير ممكن، كما تتعامل المؤسسات الحكومية مع الجمعيات السياسية وكأنها «آفة» دخيلة على المجتمع ينبغي محاربتها والتوجس منها، مما ينعكس على أسلوب تعاملها مع الجمعيات أو مع أعضائها والتضييق عليهم بشكل كبير.

وأكد أن هناك استهداف واضح لأعضاء الجمعيات السياسية عموما من قبل المسئولين في السلطة التنفيذية بالإبعاد أو عدم التعيين أو عدم الترقية. أو الاتهام بأنهم غير وطنيين أو معارضة أو غيرها من الصفات التي تؤدي إلى تصنيف الافراد والمجتمع دون ضوابط قانونية أو إدارية واضحة.

### أبرز التحديات

وتابع أن من بين أبرز التحديات قلة الموارد المالية والبشرية وعدم وجود إمكانات مادية مثل المقار، والقاعات التي تساعدها على إقامة فعالياتها المختلفة فيها وعزوف المتبرعين والتجار عن التبرع نتيجة التخوف من التضييق عليهم او تصنيفهم ضمن تيار معين ربما لا ترضى عنه السلطة والتخويف من مفهوم العمل الجماعي والمنظم،

**الحراك السياسي يشهد تراجعاً كبيراً والجمعيات السياسية تفقد دورها وتهمش لصالح المستقلين**

المتحدثون في الورشة

# أبرز التحديات.. قانون الجمعيات والإحباط العام وقلة الموارد المالية والبشرية

جانب من حضور الورشة

والطرح السلبي من بعض كتاب الأعمدة والصحافة عموما للعمل الحزبي وتصنيفه كعمل مضاد للدولة ومصالح المواطنين والعزوف عن التصدي للمناصب الإدارية في الجمعيات بسبب القيود الإدارية والقانونية.

وأضاف أن قانون الجمعيات السياسية يغلب عليه القيود والرقابة ويفتقد للمساندة والدعم من الدولة للجمعيات لتأدية دورها، فتحول دور وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف إلى الرقابة والعقاب دون الدعم، كما فرض القانون عدم الجمع بين عضوية أكثر من جمعية وإبعاد أعضاء الجمعيات السياسية من التعيينات في الشورى حسب (أمر ملكي رقم (57) لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام الأمر الملكي رقم (59) لسنة 2014 بتحديد ضوابط تعيين أعضاء مجلس الشورى. وقد جاء في المادة الأولى: يضاف إلى المادة الأولى من الأمر الملكي رقم (59) لسنة 2014 بتحديد ضوابط تعيين أعضاء مجلس الشورى بند جديد برقم (3) نصه الآتي: ألا يكون منتميًا لأية جمعية سياسية.) وكذلك الحال في المناصب في الجامعات الحكومية والخاصة وغيرها. ويعتبر ذلك تضييقاً على عمل الجمعيات وتمييزاً ضد أعضاءها

وأضاف القطان أن من بين التحديات والمعوقات التي تواجهها الجمعيات عدم وجود تعاون وتنسيق بين الجمعيات السياسية حول القضايا الوطنية أو المواقف السياسية المختلفة. حيث يتم ذلك إما بتوجس من الإدارات أو بسوء تفسير من قبل الصحافة وبعض الكتاب والسعي لإيجاد حاجز بين الجمعيات المختلفة.

وقال :"من المؤمل ان يكون هناك تعاون وتكامل بينهم وفي حدود الثوابت الوطنية المتمثلة الشرعية الدستورية والسياسية والمتمثلة في ميثاق العمل الوطني والدستور و هما الأساس المتين لهذه الشرعية واستمراريتها والهوية والانتماء الوطني والمواطنة والتي تحددها ملامح الدولة الحديثة في المملكة كدولة عربية إسلامية يتساوى فيها جميع المواطنين بلا تمييز والمشاركة السياسية التي تكفلها القوانين وقواعد الدستور، وتحدد إطارها، وهي مشاركة تتسع لتشمل كافة فئات المجتمع والعدالة والضمان الاجتماعي والذي يوجب على الدولة حماية الفئات الأقل دخلا، و وضع الضمانات التي تكفل الحصول على العمل ، وتعالج مشكلات التعطل والتدريب وضرورة تماسك أبناء المجتمع، والحد من العنف وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والحوار والتعايش والتسامح وقبول الآخر".

## دور الجمعيات لتقوية الحياة السياسية

وحدد القطان الأدوار المطلوبة من الجمعيات لكي تقوم بدورها كما ينبغي في تهيئة وخلق جيل من الشباب لقيادة تلك الجمعيات، والاستفادة من الخبرات المتراكمة التي يمتلكها الجيل السابق بالتواصل معهم ونقل تجاربهم إلى الآخرين، فضلاً عن الاستفادة من البرامج التي يقدمها معهد البحرين للتنمية السياسية وأن ترتكز التنشئة السياسية على مراعاة المصلحة العليا للبلد قبل أية مصالح فردية أو فئوية أو حزبية ضيقة، بالإضافة إلى ممارسة الديمقراطية داخل الجمعية وجميع أجهزتها على كافة المستويات، واعتماد صفة الدورية في عملية الانتخابات الحزبية مع مراعاة تجديد القيادات بصورة دورية وعدم الاستمرار في قيادة الجمعية لأكثر من دورتين للأشخاص ذاتهم مثلا، إضافة إلى كفالة المشاركة السياسية عموما لأعضاء الجمعية من خلال المساهمة في نشاطاتها وقراراتها وكافة شؤونها".

وأضاف أن من بين الأدوار المطلوبة التغذية السياسية والتأهيل السليم لبعض كوادرها بما يؤهلهم مستقبلاً للوصول إلى مجلس النواب وتشجيع المواطنين على العمل التطوعي في الشأن العام من خلال تقديم نموذج يعتمد في عمله على الشفافية والمحاسبة والمساءلة الداخلية بما تتضمنه من تداول سلطة داخل الجمعية وبلورة مواقف جماعية ومطلبية مجتمعية يتم عرضها على الحكومة أو الرأي العام للوصول إلى البدائل والحلول المناسبة للقضايا المحلية حيث أن من اهم أدوار الجمعيات السياسية الاهتمام بقضايا المجتمع و السعي لتحسين أوضاعهم المعيشية ونيل حقوقهم وحرياتهم.

## دور الدولة لتعزيز الحياة السياسية

وفيما يتعلق بالمطلوب من الدولة والمجتمع فأكد القطان على ضرورة الالتزام بما حواه الميثاق الوطني ودستور البلاد من بنود وفقرات تنص على تفعيل الديمقراطية وإطلاق الحريات العامة وإرجاع واحترام حقوق الإنسان وسيادة العدالة وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطنين وأن تمضي الدولة قدما في نهج الانفتاح والشفافية وتحمل آراء وانتقادات القوى السياسية بنفس طويل، وأن تحافظ على المشروع الإصلاحي وأن تتحلى الجمعيات السياسية بقدر أكبر من المسئولية الوطنية العليا والتحضر في المواقف الانتقادية بعيدا عن الغلو والاستفزاز المفرط أو التطرف، وهذا لن يتحقق بدون تطوير لغة وآليات العمل السياسي، بحيث يتم البعد عن المزايدات وتصفية الحسابات الشخصية ونبش الماضي والتشنج في الحوار.

المنبر
نشـرة دوريـة تصـدر عـن جمعيـة المنبـر الوطني الإسلامي | العدد 26 | يناير 2022

# لا حيـاة سياسية وبرلمانية سليمة وفـاعـلـة بـــدون جمعيات سياسية قوية

الحضور في ورشة العمل

## روح الديمقراطية

وقـال القطـان: يجـب أن يتحلـى أفـراد المجتمـع بوعـي سياسـي وبثقافـة قانونيـة، حتـى يسـتطيعون ممارسـة الديمقراطيـة بصـورة جيـدة وصحيحـة، وكلمـا كان مؤشـر الوعـي السياسـي وهـذه الثقافـة مرتفعـة كانـت ممارسـة الديمقراطيـة جيـدة وصحيحـة. لـذا فالـدول تختلـف فـي ممارسـة الديمقراطيـة بقـدر مـا يسمح بـه دسـتورها وطبيعة النظام السياسـي الحاكـم فيهـا حيـث أن ممارسـة الديمقراطيـة تختلـف فـي النظـام ملكـي عـن النظـام الجمهـوري. كمـا أن الممارسـة الديمقراطيـة وتختلـف بيـن شـعبٍ وآخـر بقـدر ذلـك الوعـي وتلـك الثقافـة. فالديمقراطيـة ليسـت مجـرد ترشـيح وانتخـاب ومجالـس بلديـة وبرلمانيـة بقـدر مـا أن الديمقراطيـة هـي مُجمـل الحيـاة السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة فـي المجتمـع. فغيـاب حريـة الـرأي والتعبيـر وانتشـار الفسـاد الإداري والمالـي، وسـوء توزيـع الثـروات الاقتصاديـة وتدنـي التعليـم وانخفـاض الرعايـة الصحيـة وضعـف البنيـة التحتيـة، كلهـا لا تتفـق مـع روح الديمقراطيـة وضـد ممارسـتها. فالديمقراطيـة هـي ممارسـة وفـن".

## مشاركة المواطنين في صياغة القرار الوطني

وتابـع القطـان، أن يكـون لأفـراد المجتمـع مشـاركة سياسـية فـي صياغـة القـرار الوطنـي، والمشـاركة السياسـية تتطلـب أولاً وعيـاً سياسـياً بأهميـة المشـاركة، وثانيـاً بكيفيـة المشـاركة السياسـية، فالكثيـر مـن الناخبيـن يتوجهـون إلـى صناديـق الاقتـراع لينتخبـوا ممثليهـم فـي المجالـس البلديـة والبرلمانيـة إلا أنهـم لا يمارسـون الاختيـار بالشـكل الصحيـح، لكونهـم يختـارون شـخصاً مرشحاً ذو صلة بهم سـواء كان نسـباً أو دينـاً أو مذهبـاً أو انتمـاءً سياسـياً. فالمرشـح الحقيقـي لأي منصـب يجـب أن يُجسـد المصلحـة الوطنيـة وتطلعـات المواطنيـن وآمالهـم بعيـداً عـن أيـة مصالـح شـخصية أخرى. فكمـا إن المشـاركة السياسـية فـي القـرار الوطنـي مطلوبـة فأيضـاً فـإن ممارسـتها بالصـورة الصحيحـة تكـون مطلوبـة أكثـر مـن ذلـك، وكلمـا كان الطريـق معبـداً أكثـر لتلـك المشـاركة فـإن نتيجـة المشـاركة تلـك سـتكون أكثـر إيجابيـة وأكثـر عطـاءً.

## كفالة الحريات الشخصية

كمـا دعـا إلـى ضـرورة كفالـة الحريـات الشـخصية والمسـاواة كمـا جـاءت فـي الإسـلام، والتـي يتفـرع عنهـا مجموعـة مـن المبـادئ المرتبطـة بهـا والتـي تعـد مـن مقتضيـات (المسـاواة) الأساسـية وهـي: المواطنـون متسـاوون أمـام القانـون فـي الحقـوق والواجبـات، والحريـة الشـخصية مكفولـة وفقـا للقانـون، فـلا يجـوز القبـض علـى إنسـان أو توقيفـه أو حبسـه أو تفتيشـه أو تحديـد إقامتـه أو تقييـد حريتـه فـي الإقامـة أو التنقـل، إلا وفـق القانـون وتحـت رقابـة القضـاء، كمـا لا يجـوز بأي حـال تعريـض أي إنسـان لأي نـوع مـن أنـواع التعذيـب المـادي أو المعنـوي، أو لأي معاملـة غيـر إنسـانية أو مهينـة أو ماسـة بالكرامـة، ولا جريمـة ولا عقوبـة إلا بالقانـون، ولا عقوبـة إلا علـى الأفعـال اللاحقـة لنفـاذ القانـون المنشـئ للجريمـة، وللمسـاكن حرمـة ولا يجـوز تفتيشـها إلا فـي حالـة الضـرورة القصـوى فـي الأحـوال التـي يعينهـا القانـون تحـت رقابـة السـلطة القضائيـة.

## مراجعة شاملة

وأضـاف لقـد كانـت الجمعيـات السياسـية ( وهـي مثـل الأحـزاب فـي المجتمعـات الأخـرى) إحـدى الثمـار الهامـة للمشـروع الإصلاحـي لجلالـة الملـك المفـدى حفظـه الله ورعـاه كنمـوذج غيـر مسـبوق فـي منطقـة الخليـج ولكونهـا إحـدى مرتكـزات الديمقراطيـة، بـل هـي ضـرورة لتنظيـم الممارسـة السياسـية وضمانـة حقيقيـة للحريـة وبالفعـل نجحـت الجمعيـات السياسـية فـي إثبـات وجودهـا بقـوة قبـل عشـر سـنوات ومنـذ بدايـة المشـروع الإصلاحـي حيـث شـكلت أغلبيـة مجلـس النـواب وكانـت لاعبـاً فاعـلاً فـي السـاحة السياسـية إلا أن دورهـا شـهد تراجعـاً كبيـراً فـي السـنوات الأخيـرة نظـراً للتحديـات السـابق ذكرهـا وهـو مـا يتطلـب مراجعـة شـاملة سـواء مـن قبـل الجمعيـات أو الدولـة مـن أجـل أن يعـود للجمعيـات دورهـا الـذي أراده لهـا المشـروع الإصلاحـي فـي عمليـة التوعيـة والتثقيـف السياسـي، ضمـن المبـادئ الأساسـية والثوابـت الوطنيـة وغـرس القيـم الديمقراطيـة فـي المجتمـع .

16 ديسمبر

المنبر الوطني الإسلامي

أسمى آيات التهاني والتبريكات
إلى حضرة صاحب الجلالة

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

عاهل البلاد المفدى القائد الأعلى حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي

الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد نائب القائد الأعلى رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه

وإلى حكومة وشعب البحرين

الوفي بمناسبة
اليوم الوطني المجيد لمملكة البحرين
والذكرى الحادية والعشرون لتولي
جلالة الملك المفدى مقاليد الحكم

اليوم الوطني

المنبر
نشرة دورية تصدر عن جمعية المنبر الوطني الإسلامي | العدد 26 | يناير 2022

# اقتحام رئيس الكيان الصهيوني للمسجد الإبراهيمي إمعان في العدوانية والعنصرية

أعربت جمعية المنبر الوطني الإسلامي عن استنكارها وتنديدها الشديدين لاقتحام رئيس الكيان الصهيوني هرتسوغ للمسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل، بالضفة الغربية المحتلة، معتبرة هذا الاعتداء سابقة تضاف إلى سجل السوابق الإجرامية الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني والمقدسات الإسلامية، مثمنة الموقف الرسمي للشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية وعدد من الدول الأخرى على مواقفها تجاه اقتحام الرئيس الصهيوني للمسجد الإبراهيمي.

وحذرت من خطورة مثل هذه الأعمال العدائية والإجراءات ومشاريع الاحتلال التهويدية التي تواصل حصار المسجد الأقصى المبارك في ظل تواطئ دولي وصمت عربي وإسلامي رسمي.

وأكدت أن ما أقدم عليه رئيس الكيان الصهيوني هو إمعان في الاستخفاف بالعرب والمسلمين وإمعان في العدوانية والعنصرية ضد الشعب الفلسطيني والمقدسات الدينية واستفزاز لمشاعر 2 مليار مسلم في جميع أنحاء العالم.

وشددت "المنبر الإسلامي" على هذه الجريمة النكراء التي قام بها رئيس الكيان وليس شخصاً عادياً هي رسالة لكل المطبعين بأن التطبيع يعني لدى هرتسوغ وكيانه الصهيوني ضوءً أخضر لمزيد من تدنيس المقدسات الإسلامية ومواصلة القتل والتدمير وتكريس وجود المستوطنين ومواصلتهم لسرقة حقوق الشعب الفلسطيني ومقدسات العرب والمسلمين والمسيحيين.

وأعلنت "المنبر الإسلامي" تضامنها مع الأشقاء الفلسطينيين في الخليل والضفة الغربية في تصديهم لهذه الأعمال الإجرامية ودفاعهم عن المسجد الأقصى المبارك، داعية الأنظمة العربية والإسلامية باتخاذ مواقف واضحة وحاسمة لنصرة القضية الفلسطينية والدفاع عن المقدسات والتصدي للجرائم الصهيونية.

كما دعت الشعوب العربية والإسلامية إلى إعلان التضامن مع الشعب الفلسطيني ودعم حقوقه المشروعة ومواصلة مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني وفضح جرائمه ومؤامراته.

وتحيّي المنبر الإسلامي التحرك الشعبي في العديد من الدول العربية والإسلامية والأجنبية لمناصرة القدس والحقوق الفلسطينية ضد العدوان والصلف الصهيوني.

## المطبعون لا يمثلون شعب البحرين

أصدرت المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني والتي تضم في عضويتها جمعية المنبر الوطني الإسلامي بياناً نددت فيه بقيام مجموعة من المواطنين البحرينيين بزيارة فلسطين تحت حماية حراب الاحتلال

وأضافت أن الزيارة التي قامت بها مجموعة من المواطنين البحرينيين في الأيام القليلة الماضية إلى فلسطين الحبيبة تحت حماية حراب الاحتلال الصهيوني، وصلاة بعضهم أمام حائط البراق على الطريقة الصهيونية، وإطلاق بعض أفرادها المغرر بهم تصريحات تتنافى مع موقف الشعب البحريني، التي تؤكد غالبيته الساحقة على موقفها الثابت من نضال الشعب الفلسطيني وحقه في تحرير أراضيه.

وأكدت على أن هذه المجموعة تمثل نفسها، ولا تمثل شعب البحرين، وأن الزج بهم وإرسالهم إلى فلسطين المحتلة وتسليم أمرهم لجيش الاحتلال يعتبر إهانة للشعب البحريني وإساءة كبيرة لتاريخه ومواقفه المبدئية الذي يعتبر القضية الفلسطينية قضية مركزية للأمة لا ينبغي العبث بها أو المساومة عليها عبر اتفاقيات التطبيع المذلة التي تشجع الصهاينة على ارتكاب المزيد من الجرائم بحق أهلنا في فلسطين بما فيها تصاعد اقتحامات الصهاينة للمسجد الأقصى وتقنينها

## بينها "المنبر الإسلامي"

## المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع ترفض زيارة وزير خارجية الكيان الصهيوني للبحرين

أصدرت المبادرة الوطنية تمهيدا لهدمه ضمن خطة البحرينية لمناهضة التطبيع استراتيجية تعتمد على حفر والتي تضم في عضويتها الانفاق تحت المسجد الذي جمعية المنبر الوطني الإسلامي يعتبر أولى القبلتين وثالث بياناً ترفض فيه زيارة وزير الحرمين الشريفين.

الخارجية الصهيوني لمملكة وطالبت السلطات بالتوقف البحرين من أجل افتتاح سفارة الفوري عن الانزلاق نحو التطبيع الكيان في المملكة مؤكدة الذي يشكل طعنة في ظهر على رفضها التام للتطبيع الشعب الفلسطيني وقواه مع هذا الكيان الغاصب الذي الفاعلة وفصائله المناضلة.

لم يتوانى عن قتل الأطفال ودعت كل فئات الشعب البحريني والنساء والشيوخ وممارسة تجديد رفضها للتطبيع مع العدو ابشع أنواع إرهاب الدولة ضد واستمرار الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني بما فيها الشعب الفلسطيني ودعمه من عمليات التنكيل ومصادرة اجل تحرير أرضه وإقامة دولته الأراضي وهدم المنازل وتشريد الوطنية المستقلة على كامل أهاليها وحياكة المؤامرات ترابه الوطني وعاصمتها مدينة ضده وتهويد مدنه وخصوصا القدس المجد والخلود لشهداء مدينة القدس والعمل على فلسطين ضرب أساسات المسجد الأقصى

## خلال المهرجان الخطابي

# الجمعيات السياسية في البحرين تحيي انتفاضة الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة وتطالب بإلغاء اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني

**أصدر عدد من الجمعيات السياسية من بينها جمعية المنبر الوطني الإسلامي بياناً على هامش المهرجان الذي نظمته اللجنة التنسيقية للجمعيات السياسية وبحضور السفير الفلسطيني في البحرين بمناسبة ذكرى النكبة وتضامناً مع الشعب الفلسطيني في القدس وغزة وسائر المدن الفلسطينية وضد الاعتداء الإجرامية الصهيونية وفيما يلي مقتطفات من نص البيان:**

«إن الجمعيات السياسية في البحرين وإزاء استشعارها بمسئولياتها الوطنية والقومية، وانسجاما مع تاريخنا المليء بالمواقف المشرفة في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية المشروعة، وتعبيراً عن المواقف الشعبية العريضة لأبناء البحرين، تجدد في هذه المناسبة مواقفها المبدئية التي لا تنازل عنها في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في تحرير كامل أرضه المغتصبة، وفي الدفاع عن مقدساته وعن حقوقه التاريخية، وتدعو كافة القوى والجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية للتعبير عن تضامنها مع الحقوق الفلسطينية بشتى الوسائل السلمية، خاصة رفض ومناهضة كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني وتقديم كافة أشكال الدعم المعنوي والمادي لصمود الشعب الفلسطيني. كما تحي الجمعيات السياسية باعتزاز المواقف الأصيلة لشعب البحرين، والذي سيظل متماسكا وصلباً في دعمه ومناصرته للقضية الفلسطينية، واعتباره إياها قضية العرب الأولى، وكذلك لمواقفه المشرفة من رفض كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، وهو الموقف الذي جرى التعبير عنه بكل وضوح في أكثر من مناسبة والمنسجم مع مواقف كافة الشعوب العربية والإسلامية والقوى المحبة للسلام. كما تطالب الجمعيات السياسية في هذه المناسبة الحكومة إلى إلغاء كافة اتفاقيات التطبيع مع الكيان الصهيوني وسحب السفير البحريني المعين في الكيان المحتل وطرد القائم بالأعمال الصهيوني في مملكة البحرين وكذلك وقف الرحلات الجوية والزيارات بكافة أشكالها، وإعادة فتح مكتب مقاطعة الكيان المحتل. كما تدعو كافة الأنظمة العربية المطبعة مع الكيان لاتخاذ نفس الخطوات، وتطالب النظام العربي الرسمي باتخاذ مواقف عملية جادة إلى جانب الحق الفلسطيني بعيداً عن البيانات الرسمية المتكررة والفارغة».

## «المنبر الإسلامي» تندد بالاعتداءات على مسلمي الهند

نددت جمعية المنبر الوطني الإسلامي بالاعتداءات الإجرامية التي يتعرض لها المسلمون في الهند، معتبرة ما يحدث جرائم ضد الإنسانية ومن أبشع الجرائم حيث تتم الاعتداءات والملاحقات على هويتهم الإسلامية.

وأضافت أن الاعتداءات التي تمارسها السلطات الهندية خلال حملة تهجير لمئات من العائلات من دولبور في سيباجار بمقاطعة آسام شمال

شرقي البلاد هو جرائم ضد الإنسانية.

وأضافت أن هذه الاعتداءات الوحشية التي تقوم بها السلطات الهندية هي حلقة في سلسلة من الجرائم التي تقوم بها السلطات والمتطرفون الهندوس ضد المسلمين في ظل تواطأ عالمي.

وأكدت "المنبر الإسلامي" أن القتل على الهوية ضد المسلمين في الهند يتصاعد بسبب خطاب الكراهية والتحريض ضد المسلمين في الخطابات السياسية والدينية لبعض السياسيين المتطرفين.

# جمعية المنبر الإسلامي

## تهنىء بيوم الشرطة البحرينية 12

## ديسمبر 2021

بقلم: أنس بومطيع
رئيس المكتب الإعلامي

# البحرين التي نحلم

بسم الله وبحوله نبدأ سلسلة مقالات « البحرين التي نحلم» نتناول من خلالها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقيقة هذا الواقع ومآلاته، وفرصه نحو المستقبل، وكيف كنا وماذا أصبحنا وما نأمل ونطمح أن نكون عليه في المستقبل من أجل بحرين أكثر ازدهاراً وتطوراً في شتى المجالات، بحرين قادرة على أن تبحر إلى المستقبل بثبات في مواجهة الرياح العاتية تسخر الأمواج تحت طموحها كيف لا وهي مهد الربابنة الألى الذين سادو العلا دهراً وأول موطن متحضر.

نستعرض من خلال هذه السلسلة الرؤى والأطروحات التي من شأنها تحويل اقتصاد البحرين إلى الريادة إقليمياً ومن ثم المنافسة عالمياً. من خلال تحقيق البحرين قدرة تنافسية عالية في الاقتصاد العالمي، وتحقيق زيادة الإنتاجية بشكل طبيعي أكثر في ظل مناخ تنافسي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويضاعف الأرباح، ويرفع مستويات الأجور، ويجعل السلع والخدمات أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمي، وتحقيق دخلٍ أكبر، مما يملي على الشركات تقديم أفضل الخدمات، والبحث الدائم عن أفضل الطرق للإنتاج.

وسنطرح كيف يتم استثمار زيادة الإنتاجية والمنافسة في السوق العالمي، في تدريب القوى العاملة البحرينية وتطوير أدوات المواطنين وجعلهم يمتلكون المهارات والإمكانيات المناسبة لكل وظيفة وهو ما سيجعل من البحرنة أمراً واقعاً لايمكن تجاوزه وهو ما سيكون حلاً لكثير من المشكلات الآنية مثل البطالة، ويعمل على رفع مستوى المعيشة وزيادة معدلات متوسط الدخول وزيادة المعاشات لجميع فئات المجتمع.

كما سوف نتطرق إلى مشكلة الدين العام ووضع الحلول لها من خلال التزود بمقترحات وأراء الخبراء الذين قدموا الكثير من المبادرات في هذا الشأن لكن للأسف الشديد لم يستمع إليهم جيداً.

وفي المجال السياسي سوف نتطرق إلى ما كانت عليه البحرين منذ انطلاق المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه وما أضحت عليه اليوم بعد أن ضاق هامش الحريات وتحولت الجمعيات السياسية التي هي صلب العمل السياسي في كل دول العالم إلى جثث هامدة، وما نتطلع إليه من بحرين مستوعبة للجميع كعادتها تسودها حرية الرأي والتعبير أكثر وتجري في بحر سياستها مياه غير آسنة لتعود الحياة السياسية البحرينية من جديدة متألقة كما كانت في بداية المشروع الإصلاحي.

وسنطرح من خلال هذه السلسلة ما كان عليه التعليم والآداب والثقافة في البحرين وإلى أين وصلت وما ينبغي أن يحدث لنصل إلى ما نطمح ونرجوه أن يكون تعليمنا وثقافتنا في ظل التقدم التكنولوجي الهائل في مختلف المجالات.

لايخالجني شك في أن البحرين بتاريخها وحاضرها ومقدراتها وثرواتها وقبل كل ذلك أهلها المخلصون الذين يمتلكون من الكفاءات والقدرات والخبرات الكثير قادرة على تجاوز التحديات وصناعة الإنجازات وتحقيق الريادة الإقليمية والمنافسة العالمية وتحقيق حلم كل بحريني في وطن يمضي بكل ثقة نحو مستقبل أكثر إزدهاراً لكل أبنائه.

## تكملة مقال الصفحة الأولى

بقلم خالد القطان
رئيس الهيئة الاستشارية

# هل يطول البيات الشتوي للجمعيات السياسية ؟!

إن مظاهر الضعف وأسبابه واضحة وجلية لكل ذي عينين وهي تتمثل في ضعف التمثيل النيابي وإغلاق بعض الجمعيات الاختياري وحالة الإحباط العام التي تسود نشطاء المجتمع المدني من الواقع الذي تعيشه البلاد سياسيّاً واقتصاديّاً، وتعقيدات الوضع السياسي والأمني في المنطقة والإقليم، كما أن قلة الموارد المالية في مقابل مبالغ طائلة تتطلبها الأنشطة والفعاليات والحملات الانتخابية تفوق قدرة الجمعيات السياسية، الأمر الذي يجعل إمكانية تطوير الحراك السياسي من قبل الجمعيات بطيئا أو غير ممكن، كما تتعامل المؤسسات الحكومية مع الجمعيات السياسية وكأنها «آفة» دخيلة على المجتمع ينبغي محاربتها والتوجس منها، مما ينعكس على اسلوب تعاملها مع الجمعيات او مع اعضائها والتضييق عليهم بشكل كبير، كل هذا وهذا جزء من كل يتطلب تدخل من قبل القيادة الحكيمة لإنقاذ الجمعيات ودفع مياه جديدة غير آسنة في نهر السياسة.

إن الجمعيات السياسية هي إحدى ثمار المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المفدى وهي جزء أصيل من النظام الديمقراطي في البلاد وشريك وطني أساسي في مختلف القضايا الوطنية ولها دور كبير في طرح الرؤى لمعالج مشكلات المجتمع وتعزيز الانتماء الوطني وثقافة حقوق الإنسان والحوار والتعايش ينبغي دعمها من خلال إلغاء المعوقات والقيود المفروضة عليها في قانون الجمعيات السياسية وفتح المجال العام لها لممارسة دورها الوطني والسياسي، فلاحياه ديمقراطية أو سياسية دون أحزاب (جمعيات).

إن ما تمر به الجمعيات السياسية الآن في البحرين أشبه بالبيات الشتوي السياسي نأمل ألا يطول أو أن يتحول إلى موات سياسي وتخسر البحرين تجربة تميزت بها في المنطقة.

النبأ
السنة ٠٠١ • العدد الأول • الأربعاء
١٤ جمادى الآخر ١٤٢٩ هـ
Wed. 18 June 2008
www.alnabanews.com

إشراف: حسام العطيفي

فلاشات سياسية

## معششين عندي!

«وقد تساءلنا ونحن نطالع لائحة الاستجواب، عن كيفية تسريب المستندات الرسمية إلى خارج الوزارة، أنا لا أمتلك هذه المعلومات التي لديكم، وهل أنتم في الوزارة جالسين (معششين عندي)؟».

وزير شؤون البلديات والزراعة موجهاً حديثه لمستجوبيه.

### بعد أحداث استجوابي الوزيرين

# النواب يطالبون بعلانية الاستجواب تفادياً لسلبيات اللجان

طالب عدد من النواب بضرورة تعديل بعض نصوص اللائحة الداخلية وخاصة المتعلقة بالاستجواب، وذلك حتى يتسنى لهم مناقشته بصورة علنية بجلسة المجلس أمام الرأي العام وتفادياً لما حدث من سلبيات اللجان في استجوابي وزير شئون مجلس الوزراء، ووزير شؤون البلديات والزراعة .

ويجوز لخمسة أعضاء على الأقل التقدم بطلب استجواب وزير عن الأمور الداخلة في اختصاصاته وذلك حسب المادة (١٤٤) من اللائحة الداخلية للمجلس، كما تنص المادة (١٤٦) على أن يبلغ رئيس المجلس من وجه إليه الاستجواب، ويخطر الرئيس مقدمي الاستجواب كتابة بذلك ويدرج الاستجواب في جدول أعمال المجلس في أول جلسة تالية لتقديمه وذلك لإحالته إلى اللجنة المختصة لمناقشته وتقديم تقرير للمجلس بشأنه.

وبهذه النصوص يتميز الاستجواب في البرلمان البحريني بخاصية فريدة لايتمتع بها سواه مقارنة بما يجري في البرلمانات العربية والدولية، حيث إن الاستجواب يناقش في لجان المجلس دون جلساته وبعيداً عن كاميرات المصورين وأقلام الصحفيين، ويترك الحكم للجنة بإدانة الوزير أو تبرئته وبعدها تحيله اللجنة إلى المجلس للبت في ما اتخذته من قرار وللمجلس أن يرفض تقريرها أو يقبله، هذا هو الثابت في لائحة وقوانين المجلس، لكن ما حدث مؤخراً في الممارسة العملية في استجواب وزير شؤون مجلس الوزراء الشيخ أحمد بن عطية آل خليفة ووزير شؤون البلديات والزراعة منصور حسن بن رجب دفع النواب الذين طالما وافقوا على أن يكون الاستجواب داخل غرف مغلقة حماية لوزير ربما يكون بريئاً حسب وجهة نظرهم، دفعهم إلى المطالبة بأن يكون الاستجواب علنياً، فبعد استجواب بن رجب خرج المستجوبون والوزير كل يرفع السبابة والوسطى بعلامات النصر، وكل منهم يؤكد انه أفحم الآخر، الأمر الذي أوقع الرأي العام في حيرة متسائلاً أين الحقيقة؟

إبراهيم بوصندل

د. علي أحمد

محمد المزعل

ويرى نائب رئيس كتلة المنبر الوطني الإسلامي الدكتور علي أحمد ضرورة أن يناقش الاستجواب في جلسة المجلس وأن يكون متاحا للجميع الاطلاع على ما يجري من مناقشات وذلك حتى تتضح الحقائق ويعلم المجتمع البريء من المتهم، وبالتالي لايستطيع المدان أن يخرج إلى الرأي العام ويضلله.

وأوضح الدكتور علي أن علانية الاستجواب ستكون دافعا قويا لتحسب الوزراء والمسئولين وسيدفعهم لمزيد من التعاون والتواصل مع مجلس النواب حرصاً على عدم وقوفهم على منصة الاستجواب.

ويتفق نائب رئيس كتلة الأصالة الشيخ إبراهيم بوصندل أن العلانية هي الأصل في الاستجواب بحسب الممارسات الديمقراطية والبرلمانية في العالم كله. وأضاف أن البحرين هي صاحبة بدعة أن يكون الاستجواب في اللجنة، وهو أمر لم يعد مقبولا حيث إن ما يحدث داخل اللجنة يُذهب القصد من الاستجواب.

وقال بوصندل :«إن نقل الاستجواب إلى الجلسة نتفادى به كثيراً من الأمور المتعلقة بتحكم اللجنة وغلبة أعضائها، وحتى يكون الرأي العام حكماً بين النواب والوزير وتتضح الصورة أكثر، وذلك حتى لا يتكرر ما حدث مع وزير البلديات المدان من ادعاءاته بعد خروجه من لجنة الاستجواب بأنه بريء وانتصر على مستجوبيه»، وطالب النائب بالاعتبار بما يحدث في الكويت فيما يخص الاستجواب وعلانيته في مجلس النواب.

ومن جانبه أكد عضو كتلة الوفاق محمد المزعل أن علانية الاستجواب من أهم التقاليد البرلمانية في كل دول العالم إلا أن حكومة البحرين التفت على ذلك وجعلت الاستجواب (سري) في داخل اللجان بما يتعارض مع أبسط تقاليد وقواعد العمل البرلماني.

وأضاف أن مناقشة الاستجواب في اللجان قضى عليه كأداة رقابية متاحة لمحاسبة الوزراء وقد أثبتت تجربة استجوابي وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير شؤون البلديات والزراعة فشل هذه الطريقة في التعاطي مع الاستجواب، كما أنها تضيع عمل المجلس حيث إن قرارات اللجنة غير ملزمة للمجلس ويستطيع أن يلغي قراراتها كما حدث في استجواب بن رجب.

وطالب المزعل بتوفير وقت المجلس عن طريق مناقشة الاستجواب في الجلسة العامة حتى تتضح الأمور للجميع ويكون الرأي العام هو الحكم على ما يجري.

أعضاء الأمانة العامة للمنبر مع المغفور له بإذن الله تعالى سمو رئيس الوزراء السابق - (2014)

خلال محاضرة بعنوان المحرق بين الماضي والحاضر تحت رعاية الدكتور على أحمد

قياداة المنبر خلال وقفة الفاتح - (2011)

الشيخ الفضالة خلال ورشة عمل المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية - القاهرة - (2012)

المنبر
نشـرة دوريـة تصـدر عـن جمعيـة المنبـر الوطني الإسلامي | العدد 26 | يناير 2022

## أما بعد

كلاكيت عاشر مرة .. زيادة ضريبة القيمة المضافة تعني فشل الحكومة في ايجاد بديل لتمويل عجز الميزانية غير جيوب المواطنين في مقابل زيادات طفيفة في الدعم لا تسمن ولا تغني من جوع.

نقلاً عن جريدة البلاد

# عبد الوهاب الزياني .. رمز وطني حفر اسمه في تاريخ البحرين

عبد الوهاب بن حجي الزياني من أعيان قومه، حفر اسمه في تاريخ البحرين، ومن دعاة الاستقلال في البحرين، ولد عبد الوهاب الزياني في مدينة المحرق البحرينية، سنة 1865 م، برع في علوم الفقه الشرعي والأدب العربي حيث أرسله والده حجي الزياني في عام 1879 إلى الأحساء لدراسة العلوم الشرعية والحساب واللغة العربية بالمدرسة المباركية الدينية. وفي عام 1883 رحل إلى العراق ودرس بها وتزوج من فتاة عراقية قبل أن يعود إلى البحرين ويشتغل بالتدريس والإمامة في مدرسة للعلوم الشرعية واللغة العربية، بناها له والده مع مسجد ملحق بها. بعد وفاة والده عمل في تجارة اللؤلؤ وكان يتردد على بومبي من أجل ذلك. تدرج بأعمال الغوص، حتى أصبح طواشا، برز في الشؤون الاجتماعية، والتربوية، حيث ساهمة بتأسيس المدرسة الخليفية سنة 1919 م.

## أثاره الخالدة

دخل في صراع سياسي وإعلامي مرير مع المعتمد البريطاني، بعد أن أسس ومجموعة من رفاقه الحركة البحرينية، المناهضة لمشروع التاج البريطاني في البلاد، انبثق عنها (لجنة مقاومة الاستعمار البريطاني)

من آثاره الخالدة مساهمته في تأسيس أول مدرسة نظامية في البحرين، ألا وهي مدرسة الهداية الخليفية بالمحرق التي تم افتتاحها في نوفمبر 1919. وتمثلت مساهمة الزياني الجد في تبديد مخاوف المحافظين المعارضين وإقناعهم بأهمية إنشاء دور العلم، وفي استدعاء أفضل الكفاءات العربية للتدريس في مدرسة الهداية وإدارتها.

## تحركات الزياني الوطنية

ومن مآثره الأخرى إقناع حاكم البلاد آنذاك الشيخ عيسى بن علي، الذي كان يحترمه ويقدره، بضرورة إسناد مهمة إدارة الجمارك والميناء إلى كفاءات وطنية بدلا من وكيل البواخر الانجليزي «غري ماكيزي».

## النفي إلى مومباي

نظر الإنجليز إلى تحركات الشيخ عبد الوهاب وعلاقته الحميمة مع الحاكم بعين السخط، وانتابتهم الشكوك والهواجس حول نشاطه، خصوصا بعد موافقة الحاكم على تشكيل مجلس شورى ليساعده في إدارة شئون البلاد، فأوعزوا إلى معتمدهم في البحرين الميجور ديلي بعزل الحاكم بحجة تقدمه في السن، كما أوعزوا له بنفي عبد الوهاب الزياني مع زميله أحمد بن لاحج البوفلاسة إلى بومبي على ظهر بارجة بريطانية في عام 1923. رضخ الزياني لإرادة الله ومشيئته وحل في الهند، حيث قامت الجاليات العربية والإسلامية باستقباله وتدشين حملة واسعة لصالح عودته إلى بلاده معززا مكرما، كما قامت بتوكيل المحامي «محمد علي جناح» للدفاع عنه أمام المحاكم البريطانية. لكن إرادة الله شاءت أن ينتقل الشيخ عبد الوهاب إلى جوار ربه قبل البت في قضيته، وذلك في يونيو 1925، فدفن في «بومبي» في إحدى المقابر الإسلامية.

(ويكبيديا- الأيام)